مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية

السلسلة الثانية (٥)

تعريب مصطلحات المكتبات والمعلومات وتوحيدها

الدكتور ناصر محمد السويدان

أستاذ مشارك بقسم المكتبات والمعلومات

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الثانية (٥)

تعريب مصطلحات المكتبات والمعلومات وتوحيدها

الدكتور ناصر محمد السويدان
أستاذ مشارك بقسم المكتبات والمعلومات
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الملك فهد الوطنية
الرياض : ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

ص.ب: ٧٥٧٢ الرياض: ١١٤٧٢

الأعمال الجرافيكية والطباعة
مطابع الفرزدق التجارية
تلفون: ٤٨٢٤٨٦٥ - ٤٨٢٤٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــات

الموضــوع	الصفحــة

الموضـــوع	الصفحـــة

الفصـل الثـالـث : النتائج والأسبـاب والحلـول المقترحـــة

الفصل الأول

أهمية المصطلحات

والحاجة إلى تعريبها

الفصل الأول

أهمية المصطلحات والحاجة إلى تعريبها

مقدمـــة

استفادت الحضارات بعضها من بعض في نقل العلوم والخبرات والثقافات بشكل عام على مر القرون. وكانت الترجمة أهم وسيط استخدم لتحقيق هذا الغرض، ممايؤكد أهميتها والحاجة إليها، خاصة عندما لا تتوافر في اللغة المترجم إليها مصادر وافية في المجال الذي يترجم إليه. وقد أولت الأمم عنايتها بالترجمة مع تفاوت في حجم هذا الاهتمام من أمة إلى أخرى. وزاد الاهتمام بها في العصر الحديث، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما تبعها من تقدم في المجالات العلمية والإدارية والثقافية. وقد شمل الاهتمام كل حقول المعرفة تقريباً، إلا أن هناك مجالات كانت حاجتها إلى الترجمة أكثر من غيرها، وفي مقدمتها العلوم والتقنية.

ولما كانت المفاهيم التي يتم نقلها أو ترجمتها تحتاج إلى دقة وعناية للتعبير عنها في اللغة المترجم إليها، كان لابد من وضع مصطلحات دقيقة يعتمد عليها في تحديد الأفكار والمعلومات. لذا فإن المصطلحات هي رموز لغوية تدل على مفاهيم أو أشياء ذات خصوصية محددة. وقد أدى التطور السريع في المعرفة البشرية إلى وضع مصطلحات جديدة. وهذا بدوره أدى إلى ضرورة توحيد المصطلحات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي. والمقصود بتوحيد المصطلحات أن يتم وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، لتفادي الترادف والاشتراك اللفظي وكل ما يؤدي إلى الغموض أو الالتباس بين اللفظ والمدلول.

ومع تطور العلم والحضارة الحديثة وزيادة عدد المصطلحات شهد القرن العشرين الاتجاه إلى توحيد المصطلحات على النطاق العالمي. كما شهد أيضاً

ظهور(علم المصطلحات). ويوضح الدكتور علي القاسمي أن بداية الاتجاه إلى توحيد المصطلحات على المستوى العالمي بدأه علماء الأحياء والكيمياء في أوربا في القرن التاسع عشر ثم نمت هذه الحركة تدريجيًا مع بداية القرن العشرين. وفي عام ١٩٣٦ تشكلت اللجنة التقنية للمصطلحات ضمن الاتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية(ISA)، وبعد الحرب العالمية أنشئت المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس، وتخصصت اللجنة الفنية ٣٧ في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها. كما اهتمت اليونسكو بهذا المجال فأنشأت دائرة المصطلحات الدولية(١).

وإضافة إلى اهتمام المنظمات الدولية بالمصطلحات فقد عنيت الأمم المتقدمة بوضع المصطلحات وتوحيدها في البلد الواحد، حيث نجد في العديد من الدول هيئات وجمعيات متخصصة لهذا الغرض. فكندا على سبيل المثال تواجه ازدواجية اللغة بين الإنجليزية والفرنسية لذا فإن لها نشاطًا واهتمامًا واضحًا بعلم المصطلحات.

---

(١) علي القاسمي«المصطلحية (علم المصطلحات) : النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها»، اللسان العربي . مج ١٨ ، جـ١ ، ص ٨.

نشأة المصطلح العربي وتطوره

وجد المصطلح العربي مع ظهور اللغة العربية، وتطور مع تطورها ونموها. وبما أن اللغة وسيلة اتصال فإنها تعكس مظاهر التقدم العلمي والحضاري ضعفًا أو قوة. ففي العصر الجاهلي عرفت مصطلحات بسيطة محدودة كبساطة الحياة في ذلك الوقت. فوجدت ألفاظ أو مصطلحات دينية مثل تلك التي تمثل وظائف تحيط بالكعبة المشرفة مثل الحجابة، الرفادة والسقاية: كما وجدت مصطلحات أدبية مثل الهجاء، والمعلقات، بالإضافة إلى مصطلحات اجتماعية مثل الثأر ووأد البنات، وما إلى ذلك.

وعندما جاء الإسلام دين العلم والمعرفة أعطى للمصطلح العربي بعدًا جديدًا، فظهرت مصطلحات إسلامية مثل الشهادة، الصلاة، الجهاد، الزكاة، التوبة، ثم صارت لكل علوم الدين الإسلامي مصطلحات خاصة، فالحديث أصبح له مصطلحات دقيقة مثل الرواية، والسند. فكانت للرواية قوانين وأصول علمية صحيحة بدأت في أول العهد بها سهلة ولكنها كانت في واقع الأمر من الدقة والمنطق بمكان(٢). ومع ظهور "النحو" وضعت له مصطلحات مثل النصب، و الرفع، والاشتقاق، وتأكيدا لذلك نجد أن المصطلح النحوي بحث على مستوى الدراسات العليا في الجامعات العربية، فرسالة الماجستير في الأدب التي حصل عليها عوض حمد القوزي من جامعة الملك سعود ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م جاء في مقدمتها أن العرب ونحاتهم لم يكونوا يعرفون النحو بمصطلحه هذا ولكنهم عرفوه بمصطلحات أخرى هي(العربية، والكلام، واللحن، والمجاز)، ثم رجح أن يكون أول ما عرف اصطلاح النحو بمعناه العلمي على يد عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى سنة ١١٧هـ(٣).

---

(٢) مصطفى الشكعة، مناهج التأليف عند العلماء العرب (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢م) ص ٤٧.

(٣) عوض حمد القوزي ، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (الرياض: عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م) ص ى.

وبجانب اهتمام العرب والمسلمين بالتصنيف في علوم الدين الإسلامي واللغة العربية وآدابها اهتموا أيضاً بالتأليف في الإدارة ونظم الحكم وشؤون الحرب وغيرها من المعارف، كما أن التقاء الحضارة الإسلامية بالحضارات الأخرى المجاورة حفزهم إلى اقتباس بعض العلوم من اليونان والفرس والروم، ومن ثم تطويرها والإضافة عليها، وهو ما أدى إلى نشاط واضح في حركة الترجمة عند المسلمين، خاصة في العصر العباسي الأول. ومع توسع الدولة الإسلامية في ثلاث قارات(آسيا، أفريقيا، وأوربا) ازدهرت الحركة العلمية في كل فروع المعرفة كالطب والهندسة والفلك والكيمياء. مما أدى إلى ظهور ذلك الدور البارز لهم في التقدم العلمي الذي يشهد عليه كل الباحثين المنصفين من العرب والأجانب، فعلى سبيل المثال نجد كتاب(إسهام علماء المسلمين الأوائل في تطوير علوم الأرض) يبرز إسهام علماء المسلمين في هذا التخصص الدقيق(٤).

وزاد سقوط الدولة العباسية في سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م من تمزق العالم الإسلامي ودخوله مرحلة جديدة في دويلات صغيرة متناثرة أصبحت هدفاً لغزوات قوى أخرى معادية للإسلام والمسلمين مثل المغول والتتار والصليبيين. كما أدى انحسار الحكم العربي الإسلامي في الأندلس بسقوط غرناطة سنة ٨٩٧هـ-/١٤٩٢م إلى سقوط مركز حضاري أسهم بدور فاعل في مسيرة الحضارة الإنسانية وتقدمها العلمي كما كان لضعف الدولة الإسلامية أثره على ركود الحركة العلمية حتى أن هذه الفترة عرفت في تاريخ الأدب باسم"عصر الضعف والانحطاط"، حيث ضعف شأن اللغة والأدب العربيين نتيجة لتعرض كثير من كتب التراث إلى الدمار والضياع فخسر العالم كنوزاً من العلم والمعرفة. وهذه الفترة من الضعف هي التي مهدت لسيطرة قوى خارجية.

وعقب الحرب العالمية الأولى انتهى حكم الدولة العثمانية للبلاد العربية، غير أن معظم البلاد العربية خضعت للاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي. ورغم الاختلاف في أساليب الحكم بين الأتراك العثمانيين والمستعمرين الأوربيين إلا أنهم جميعاً اشتركوا في إضعاف شأن اللغة العربية فالتأثير واضح في بقاء

(٤) زغلول راغب النجار وعلي عبد الله الدفاع، إسهام علماء المسلمين الأوائل في تطور علوم الأرض (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

مصطلحات وألفاظ أجنبية متداولة غير أن جهود التعريب تسارعت، وحققت هذه الجهود بعض ثمارها في الفترة الأخيرة. وبين الدكتور علي القاسمي أن النقص في المصطلحات العلمية والتقنية في الوطن العربي يعزى إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:

١- خلال أربعة قرون من الحكم العثماني والسيطرة الأوربية على البلاد العربية، لم تستخدم اللغة العربية في الإدارة والتعليم، ففقدت شيئًا من استمراريتها ونموها في هذين المجالين.

٢- وفي أثناء تلك الفترة الطويلة، وقبيل نهضتنا العلمية التي بدأت في السبعينات من هذا القرن، لم تكن هنالك اختراعات أو اكتشافات أو أبحاث علمية رصينة في الوطن العربي، لكي تسبغ مصطلحات عربية على المخترعات أو المكتشفات، ونحن نعلم أن المصطلحات العلمية والتقنية يضعها المخترعون والمكتشفون والعلماء والباحثون.

٣- أن التدفق المطرد للمصطلحات العلمية والتقنية الجديدة مما يرد من الدول الصناعية اليوم يجعل من العسير على العربية مجابهتها واستيعابها بالسرعة اللازمة، إذ تقدر هذه المصطحات الجديدة بخمسين مصطلحًا يوميًا.

كل هذه الأسباب وغيرها تجعل من المصطلح العلمي والتقني مشكلة تنوء بثقلها على كاهل المشتغلين بالتخطيط اللغوي في وطننا العربي(٥).

ومع بداية القرن العشرين أخذ العرب يدركون ضرورة، بل حتمية التعريب سواء بمفهومه الواسع(تعريب التعليم والإدارة) أو بمفهومه الضيق(تعريب المصطلحات). ونظرًا لأن قضايا التعريب واسعة ومتشعبة فإن هذا البحث يقتصر على المصطلحات الأجنبية و أمر توحيدها. وقد تصدى لمهمة التعريب أفراد ومؤسسات عربية منها:

- المؤلفون والمترجمون من الأفراد.
- المعجميون الذين يضعون معاجم عامة أو متخصصة.

---

(٥) علي القاسمي «مشكلات التعريب في الوطن العربي» مجلة الفيصل، ع ٣٢، صفر ١٤٠٠هـ/ يناير ١٩٨٠م ص ١٥.

وفي نظرة تاريخية سريعة نجد أن المنطقة العربية قد تدفق عليها سيل الألفاظ الأجنبية الوافدة من الحضارة الأوربية والأمريكية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، خاصة في القرن العشرين. وازداد الأمر مع تطور العلوم والتقنية في العالم وانفتاح العالم العربي على الحضارة المعاصرة للاستفادة من الاكتشافات العلمية في المجالات المختلفة.

وقد تباينت مواقف العرب من المصطلحات الأجنبية بين المحافظين والمتحررين من اللغويين. فيرى المحافظون ضرورة التقيد باختيار الألفاظ العربية الفصيحة مقابل المصطلحات الأجنبية لأن اللغة العربية لديها القدرة على استيعاب التسميات الجديدة، خاصة أنها لغة اشتقاق تمكن من إيجاد الألفاظ المناسبة. وأن ما يقال عن ضعف اللغة العربية هو حجة مردودة لأن الضعف ليس في اللغة نفسها ولكنه نتيجة عدم استيعاب اللغة من قبل من يواجهون المفاهيم الجديدة.

أما المتحررون فيرون الاتجاه إلى استعارة المصطلحات الأجنبية من الإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات وحتى من اللهجات العامية بحرية تامة بوصفها وسيلة سريعة لوضع المصطلحات، كما أنهم يحتجون بأن اللغة العربية استوعبت ألفاظًا أجنبية في مراحل نموها.

وهناك رأي وسط يتجه إلى إعطاء أولوية لوضع المقابل العربي للمصطلح الأجنبي مع السماح باستعارة مصطلحات أجنبية إذا لم يتيسر إيجاد المقابل العربي أو كان استخدامه يتعرض لصعوبات.

ومع مرور سنوات عقود القرن العشرين، وما صاحبها من ممارسات في التعريب، تميزت بالاختلاف في توحيد المصطلحات، فإن أبرز السبل التي استخدمت لنقل المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية هي:

١- الترجمة : وهي إيجاد مقابل عربي للفظ الأجنبي.

٢- التعريب: أي نقل المصطلح بلفظه الأجنبي إلى اللغة العربية، وقد يشترط أن تكون صياغته على أحد الأوزان العربية.

٣- الاشتقاق : وهو اشتقاق لفظ من لفظ آخر.

٤- المجاز : وهو إعطاء معنى أو معان جديدة لكلمات موجودة فعلاً.
٥- النحت : تركيب لفظ من عدة عناصر عربية أو أجنبية.

ومما لاشك فيه أن الحاجة إلى التعريب قوية في كل حقول المعرفة، وقد أشرنا إلى ذلك في مقدمة البحث، لكن سوف نخص حقل المكتبات والمعلومات بشيء من التفصيل. وقبل أن نسترسل في البحث لعلنا ندقق ونثبت المصطلحات التي سوف تستخدم في البحث. فقد وجدنا أن لفظي "ترجمة" و "تعريب" يكثر استخدامهما في هذا المجال. وبالبحث والاطلاع وجد أن لفظ "تعريب" له مدلولان "خاص" و"عام"، فالخاص يعني نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية، أي أن يكتب بحروف عربية وقد يشترط أن يكون على أحد الأوزان الفعلية، ويسمى أحيانا باسم اللفظ "الدخيل" مثل جغرافيا، فلسفة... إلخ. إلا أنه شاع استخدام لفظ تعريب بالمعنى العام الذي يشمل الترجمة، ويستدل على ذلك ببرامج التعريب في الإدارة والتعليم في الدول العربية، ويؤكد ذلك انعقاد مؤتمرات التعريب وإنشاء المنظمات المتخصصة مثل مكتب تنسيق التعريب في الرباط. وعلى هذا الأساس سيتم استخدام لفظ "تعريب" في هذا البحث بمدلوله الشامل تفادياً لتكرار "ترجمة" و"تعريب"، خاصة أن هناك تداخلاً في هذا الأمر. ولن يستخدم لفظ "ترجمة" إلا في حالات قليلة عندما يتعلق الأمر بالترجمة بالمعنى العام بدون التعرض لبحث المشكلات الخاصة بالتعريب.

مصطلحات المكتبات والمعلومات في التراث العربي

أشرنا فيما سبق إلى اهتمام العرب والمسلمين بالعلم عند استعراض النشأة التاريخية للمصطلح العربي، وسوف نركز هنا على المصطلحات التي استخدمت في تخصص المكتبات والمعلومات، ومع أن الهدف ليس السرد التاريخي فإننا نؤكد أن المكتبات انتشرت في المدارس والمساجد والقصور كما وجدت مكتبات عامة، وقد اشتهرت مكتبات مثل "بيت الحكمة" في بغداد. ويرى الدكتور يحيى ساعاتي أن المكتبة سبقت قيام المدرسة في التاريخ العربي الإسلامي، ويقصد هنا الاستقلالية بالمكان في الدرجة الأولى. حيث بدأت المكتبة مستقلة ببناء منذ عصر يعود للقرن الأول الهجري أي أن وجود المكتبة أو التفكير في إنشائها يؤكد وجوداً

سابقًا لمصنفات ومؤلفات مكتوبة تستحق أن تجمع في مكان واحد، يدل على وجود قراء يرغبون في مطالعته(٦).

ولاهتمام العرب المسلمين بالمكتبات جعلوها أوقافًا، وفي دراسة للدكتور يحيى ساعاتي بعنوان"الوقف وبنية المكتبة العربية: استبطان المورو ث الثقافي" استعرض الوقف ودوره في بناء الحركة التعليمية والثقافية، وبدايات وقف الكتب وظهور المكتبات العامة، وتعرض للتنظيم والإدارة لهذه الأوقاف، ثم ختم بنظرة إلى مصائر الكتب والمكتبات الوقفية. وقد جاء في مقدمة الكتاب أن الباحث وجد أن الوقف يمثل بؤرة النهضة العلمية والفكرية العربية والإسلامية على مدار القرون، حيث أسهم الواقفون من حكام ووزراء وعلماء وأفراد في مساندة المسيرة العلمية، وبالتالي إتاحة المعرفة لكافة طبقات المجتمع دون أدنى تمييز(٧).

وقد كان للمسلمين مناهج في التأليف يتميزون بها. يشير إلى جانب منها الدكتور مصطفى الشكعة في كتابه"مناهج التأليف عند العلماء العرب: قسم الأدب" الذي استعرض فيه خصائص التأليف من خلال دراسة لأبرز كتب التراث العربي وتراجم المؤلفين العرب(٨).

وهذا الاهتمام الواضح من قبل العرب والمسلمين بالكتاب والمكتبات وعلم التدوين بشكل عام أدى إلى ظهور مصطلحات خاصة بها، منها: قلم، حبر، قرطاس، نسخ، هامش، متن، فهرست، تجليد، وأدى اهتمام العرب بالتدوين وظهورالمكتبات وانتشارها إلى الاهتمام بصناعة الكتاب والعناية به، وتمثل ذلك في فنون النساخة والتجليد فقد وصل التجليد، مثلاً، إلى مستوى راق عند المسلمين خاصة في القرنين الثامن والتاسع للهجرة، حيث يعد من الفن الإسلامي لما يتميز به من حسن التصميم وجمال المنظر. وتؤكد ذلك دراسات منها"فن التجليد عند المسلمين" من إعداد السيدة/ إعتماد يوسف القصيري، حيث استعرضت في تسلسل

---

(٦) يحيى محمود ساعاتي، كيف ورثنا الأمية (الرياض: دار العلوم، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) ص ١١.

(٧) يحيى محمود ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية: استبطان للموروث الثقافي (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) ص ٩.

(٨) مصطفى الشكعة. المرجع الأسبق.

تاريخي مراحل تطور التجليد عند المسلمين وأظهرت أن فن التجليد نقل إلى أوربا في القرنين التاسع والعاشر الهجريين(الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين) والكتاب مزود بأشكال وصور تبين ما وصل إليه فن التجليد عند المسلمين(٩).

إن الإشارة في هذا البحث إلى المصطلحات الخاصة بالكتب والمكتبات عند العرب لسيت بهدف الحصر والاستقصاء، فهذا أمر يحتاج إلى دراسات مختلفة، لكن الهدف هو تأكيد أن العرب عندما كانوا يؤلفون ويصنفون ويبتكرون الأساليب التنظيمية الخاصة بهم كانوا يضعون المصطلحات ولا يستوردونها. لكن الملاحظ أن المصطلحات الأجنبية الوافدة في هذا العصر تكثر في الميادين التي لم يبلغ العرب فيها تقدماً مثل العلوم والتقنية، أما العلوم الإنسانية وهي علوم الدين الإسلامي واللغة والأدب والتاريخ فتقل الحاجة فيها لاقتباس المصطلحات.

حينما ضعفت الدولة الإسلامية وتفتت إلى دويلات، ثم واجهت غزوات المغول والتتار والصليبيين، تعرضت الحركة العلمية والفكرية إلى نكسات، فأحرق وأتلف كثير من الكتب ونهب عدد كبير منها وأخذ إلى بلاد أخرى، بل أحرقت مكتبات بكاملها. ومع الكساد الفكرى تأثرت المكتبات وضعف شأنها، وبقي هذا الوضع عدة قرون إلى أن بدأت الحياة تدب تدريجياً في عروق الحركة الفكرية مع بداية القرن الرابع عشر الهجري(أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين) بعد دخول الطباعة في الوطن العربي.

المصطلحات العربية الحديثة للمكتبات والمعلومات

تأخر ظهور الطباعة في البلاد العربية والإسلامية تأخراً واضحاً عنها في الدول الأوربية، كما أن هذا التأخر تفاوت زمنياً من قطر عربي إلى آخر. إلا أن ظهورها أدى إلى بداية مرحلة جديدة في الحركة العلمية والفكرية حيث أمكن نشر المؤلفات، ومنها كتب التراث، وإتاحة الاستفادة منها لقطاع كبير من فئات المجتمع، ومع دخول الطباعة ظهرت مؤشرات على التغيير ورافقتها مصطلحات جديدة متعلقة بالكتب والمكتبات، بمعنى أن العمل تطلب نوعاً من التنظيم فظهرت

---

(٩) إعتماد يوسف القصيري، فن التجليد عند المسلمين (بغداد: المؤسسة العامة للآثار والتراث، ١٩٧٩م) ص ٢١٠.

مؤسسات تجارية وحكومية، ووجدت دور للطباعة والنشر. ومع هذه المرحلة بدأت تظهر مصطلحات خاصة بالكتاب والطباعة مثل: ناشر، طبعة، ملزمة، ولا يعني ظهور هذه المصطلحات، التي كانت محدودة في بدايتها ثم زادت شيئًا فشيئًا أن النشاط في هذا المجال الفكري كان مقننًا بموجب مواصفات ومقاييس عربية. فقد كانت النظم إما فردية اجتهادية أو(مستعارة) من الخارج. والواقع أن كلا الأسلوبين كان يعمل به، فدور الطباعة والنشر اقتبست بعض المعايير والمصطلحات واجتهدت في جوانب أخرى. وفي رأيي أنه مع استيراد آلات الطباعة(والمطبوعات) بدأ العرب في استيراد المصطلحات الأجنبية المتعلقة بالتأليف والطباعة والنشر والتوزيع، ومع مرور الزمن تنوعت آلات الطباعة وتطورت أجهزة الاتصال في العالم، فاستمر العرب أيضًا في طلب الحصول على ما يحتاجون إليه من الأجهزة وما يجيء معها من مصطلحات أجنبية جديدة.

وعندما زاد ما تصدره دور النشر التجارية والحكومية من مطبوعات ظهرت حاجة أكبر إلى حفظ وتنظيم هذه المجموعات في المكتبات وتسهيل الاستفادة منها، فاقتبست بعض النظم مثل قواعد الفهرسة الإنجلو أمريكية. ولكن لا تعني هذه الحالات المحدودة للتنظيم ظهور علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي، بل بقي الوضع حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين عندما أنشئ قسم الوثائق والمكتبات في جامعة القاهرة. ويعد إنشاء هذا القسم بداية الاهتمام بهذا التخصص على المستوى الاكاديمي، حيث تبعته نشاطات أخرى كالدورات التعليمية القصيرة، والندوات مثل حلقة اليونسكو لتطوير المكتبات في البلاد العربية التي عقدت في بيروت عام ١٩٥٩م.

وتلت هذه البداية نشاطات أخرى أسهمت في قضية ترسيخ هذا التخصص، منها تعريب بعض النظم مثل التصنيف العشري لديوي عام ١٩٦٠م. كما أوفدت بعثات من الطلاب العرب للدراسة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول، كما نشط تأهيل المكتبيين والوثائقيين العرب من خلال فتح أقسام جديدة في جامعات عربية، إضافة إلى الدورات القصيرة.

ويستخلص من هذا أن علم المكتبات والمعلومات بمفهومه الحديث ظهر في البلاد

العربية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين . وبما أنه قد سبقت هذه المرحلة فترة طويلة من الركود الفكري في العالم العربي لم يكن لدى العرب خلالها رصيد كافٍ من المصطلحات في هذا التخصص فقد دخلت اللغة العربية مصطلحات أجنبية كثيرة. وبما أن هذا التخصص ليس منفصلاً عن الحركة العلمية والثقافية العربية فهو بالتالي يواجه المشكلات العامة المتعلقة بالتعريب، إلا أن له طبيعة خاصة تجعله ينفرد بمصطلحات حديثة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على ما يظهر من تطورات في هذا التخصص في الدول المتقدمة صناعيًا.

الحاجة إلى التعريب في تخصص المكتبات والمعلومات

من المعروف أن علم المكتبات والمعلومات بمفهومه الحديث قد نشأ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وأخذ يتطور بشكل سريع فازدهر في القرن العشرين، ورافق هذا التطوير نشر العديد من الكتب والمراجع والدوريات، وظهرت أنظمة وأدوات عمل لايمكن الاستغناء عنها في تنظيم المكتبات ومراكز المعلومات الحديثة.

وقد وجد المكتبيون العرب أنفسهم بحاجة إلى الاستفادة من المستوى المتطور لهذا التخصص، وتعددت أساليب الاستفادة، يأتي في مقدمتها تعريب الأعمال المفيدة لتطويره في البلاد العربية، ومن الملاحظ أن مسيرة تطوير المكتبات ومراكز المعلومات العربية تعتمد– على الأقل في الوقت الحاضر – بشكل أساسي على تعريب ما ينشر في هذا الحقل بلغات أجنبية، خاصة الإنجليزية والفرنسية. وبما أن التعريب يعد مصدرًا رئيسًا من مصادر توفير الكتب والمراجع المتخصصة بالعربية فإن من الضروري أن يعطى هذا المصدر عناية كبيرة حتى يحقق الأهداف المتوقعة منه.

وقد أسهم عدد من العرب المتخصصين في علم المكتبات والمعلومات بجهود مشكورة في هذا المجال، غير أنها لم تكن كافية، إضافة إلى ما واكب بعضها من سلبيات. ويمكن تصنيف الأعمال المعربة في خمس مجموعات:

١– تعريب أعمال مع تعديل كبير فيها، مثل تصنيف ديوي العشري.

٢- تعريب النص كاملاً مع تعديل محدود، مثل قواعد الفهرسة الأنجلو- أمريكية، والتقنين الدولي للوصف الببليوجرافي، والمواصفات القياسية العربية.

٣- وضع معاجم للمصطلحات المكتبية.

٤- ترجمة مؤلفات أجنبية من غير تعديل.

٥- الاقتباس مما يظهر في دول الغرب من غير الاعتماد على نقل النص كاملاً.

والغالب على هذه الأعمال أنها جهود أفراد، لأن إسهام الهيئات العلمية والمنظمات العربية محدود جداً.

وفي خلال السنوات الماضية أظهر الباحث اهتماماً بملاحظة الاختلاف بين المكتبيين العرب في تعريبهم للمصطلحات، والمختصرات، والأسماء الاستهلالية الأجنبية، من خلال الكتب والدراسات والبحوث المنشورة باللغة العربية، فظلاً عما نشر في المعاجم ثنائية اللغة(الإنجليزية- العربية)، فقدم بحثًا موجزًا إلى ندوة التعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات العربية التي نظمها المعهد الأعلى للتوثيق بتونس في المدة ١٦-٢٠ يناير ١٩٨٦م بعنوان"نحو توحيد التعريب في مجال المكتبات والمعلومات"، وبين في المقدمة أن الهدف من البحث هو جذب الاهتمام وتركيز الانتباه إلى هذه القضية التي لم تأخذ حتى الآن مسارها الصحيح.

ومع مرور الزمن لاحظ الباحث أن الاختلاف والتباين يزداد، خاصة في السنوات الأخيرة، و بالتحديد في النصف الثاني من الثمانينات الميلادية الذي شهد إقبالاً من المكتبيين العرب على الاستفادة من التطورات الجديدة في مجالات الحاسب الآلي، والنشر الألكتروني، وشبكات ونظم المعلومات وما يرتبط بذلك من نشاط الهيئات والمنظمات الدولية في هذا الشأن.

هذا الاختلاف بين المكتبيين العرب في مجال تعريب المصطلحات له مظاهر عديدة أبرزها:

١- اختلاف تعريب المصطلحات الأجنبية: حيث نجد للمصطلح الواحد أكثر من

مقابل نتيجة لانفراد كل مُعَرِّبٍ بلفظٍ يقتنع به ويصر على استخدامه.

٢- اختلاف تعريب النصوص: بمعنى أن الاختلاف لا يقتصر على المصطلحات بل يشمل الألفاظ الأخرى متخصصة أو غير متخصصة.

٣- اختلاف في استخدام المختصرات والأسماء الاستهلالية، سواء من حيث نقحرتها أو إغفالها أو تسجيلها بالحروف الأجنبية.

في ظل موجة الاختلاف بشأن المصطلحات والمختصرات الأجنبية وعدم ظهور اتجاه واضح إلى توحيد التعريب تبين أن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة. ونظراً لاتساع هذا الموضوع وتشعب قضاياه وارتباطها بعوامل داخل ميدان التخصص، و كذلك عوامل خارجية مرتبطة باللغات والتعريب بشكل عام، فإن هذا البحث يركز على استنتاج حجم الاختلاف ومظاهره ودور الأفراد والهيئات في ذلك، ثم النظر إلى الآثار السلبية لهذا الاختلاف. وفي نهاية البحث استنتاج أسباب المشكلة من خلال مسار البحث والإسهام بتقديم حلول مقترحة.

الفصل الثاني

تعريب المصطلحات

دراسة تحليلية مقارنة

الفصل الثاني

تعريب المصطلحات : دراسة تحليلية مقارنة

منهج البحث

نظرًا لتشتت جهود المكتبيين بين تعريب الكتب والأدوات الببليوجرافية مثل نظم التصنيف والمواصفات، وإعداد الدراسات المنشورة في الكتب والدوريات، وإعداد معاجم متخصصة ثنائية اللغة، فإن هذا البحث يعتمد على دراسة عينات من كل فئات الأعمال المعربة من خلال منهج محدد يتلخص في الخطوات التالية:

١- مقارنة مصطلحات واردة في عمل أجنبي عرب من قبل اثنين من المكتبيين.

٢- مقارنة بين المعاجم المتخصصة من واقع قائمة مصطلحات مختارة من نص وارد في أحد الكتب بالإنجليزية غير المعربة، لحصر الاختلاف والتوافق ومدى الشمولية في المعاجم لكل هذه المصطلحات، ثم النظر إلى مدى ملاءمة تعريب المصطلحات في المعاجم مع سياق النص.

٣- النظر إلى دور الهيئات والمنظمات العربية، من واقع دراسة نماذج من نشاطاتها.

٤- تقدير حجم الاختلاف والتوافق في تعريب المصطلحات: وذلك من خلال العينات التي تدرس على ضوء الخطوات السابقة ، ثم باستعراض مظاهر أخرى للاختلاف من واقع أعمال الأفراد والأعمال الصادرة عن الهيئات والمنظمات المتخصصة.

٥- عرض النتائج والحلول المقترحة. وتبيان أهم الآثار السلبية للمشكلة وتحديد الأسباب الظاهرة للباحث وتقديم حلول مقترحة.

أولاً: مقارنة نص معرب

عندما يقوم أكثر من شخص أو هيئة بتعريب عمل من الأعمال فإن من المتوقع أن تظهر اختلافات في تعريب المصطلحات، ومن أوضح الأمثلة الطبعة الثانية من قواعد الفهرسة الأنجلو- أمريكية Anglo- American Cataoging Rules ، فقد عرب بعض فصولها الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسي، كما قام الأستاذ محمود أتيم بتعريب هذه القواعد أيضاً بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ولا يخفى على أحد أهمية القواعد وإقبال المفهرسين العرب على استخدامها، لذا فإن شيوع استخدامها يجعلها موضع اهتمام.

إلا أنه من الملاحظ وجود اختلاف وتباين في التعريب بينهما مما يجعل المستفيد يضطر أحياناً للرجوع إلى الأصل الإنجليزي للتأكد من المعنى المقصود لبعض العبارات أو المصطلحات. ولتقديم بعض الأدلة على هذا الاختلاف قورنت عينة من النص الإنجليزي وهي جزء من محتويات القاعدة رقم ١,١ ج. بعنوان General Material Designation التي عربت من قبل الدكتور سعد الهجرسي بلفظ"تأشيرة الوعاء العامة". في حين، وعربها محمود أتيم بلفظ"التحديد العام للمادة". وتشمل القاعدة مجموعة مصطلحات تظهر في الجدول التالي بسرد المصطلحات الإنجليزية أولاً ومقابلها من كلا التعريبين. ويمكن ملاحظة مدى التوافق والاختلاف بينهما.

ويتضح من خلال حصر مظاهر الاتفاق والاختلاف في الجدول السابق أن الاختلاف بينهما يصل إلى نسبة ٥٠٪ وهي نسبة كبيرة.

وفي مثل هذه الحالة فإن غموض مدلول المصطلح المعرب يجعل القارئ يرجع أحياناً إلى النص الأجنبي للتأكد من بعض المصطلحات أو الألفاظ التي يقف عليها كما حدث للباحث نفسه عندما كان يدرس فهرسة الأوعية غير الكتب وبالتحديد المواد الخرائطية. إذ وجد عبارة غير واضحة له في القاعدة (3.0) من قواعد الفهرسة الأنجلو- أمريكية الطبعة العربية الأولى التي قام بتعريبها محمود أتيم، وكانت خاصة بتحديد مجال الفصل الثالث الخاص بكل أنواع المواد الخرائطية ومنها الخرائط والمخططات الهندسية ثنائية الأبعاد والمجسمة، وكان نصها: "بما

في ذلك خرائط الأماكن الوهمية" وقد أشكل عليه مصطلح:"أماكن وهمية" فاستشار الباحث أستاذ الخرائط في قسم الجغرافيا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فقال: إنه لم يسمع بأماكن وهمية، وقد يكون هناك عدم دقة في التعريب. وبالتالي اضطر الباحث إلى الرجوع إلى النص الأنجليزي وكانت الجملة التالية "Including maps of imaginary places" فبدا له أن المعنى الأقرب هو الأماكن المتخيلة.

جدول لمقارنة تعريب المصطلحات في قواعد الفهرسة

تعريب الدكتور الهجرسي	تعريب محمود أتيم	الأصل الإنجليزي
خريطة	خارطة	Map
كرة	كرة أرضية	Globe
لوحة أصل	رسم إبتكاري	Art original
رسمة	مخطط	Chart
شريحة فيلمية	فيلم ثابت (قدادة فيلم)	Filmstrip
بطاقة وقتية	بطاقة خاطفة	Flash Card
صورة	صورة	Picture
شريحة	شريحة	Slides
تخطيطية فنية	رسم فني	Technical Drawing
شفافية	شفافية	Transparency
ملف معلومات مقروء آلياً	ملف معلومات مقروء آلياً	Machine-Readable Data File
مخطوطة	مخطوط	Manuscript
مصغر	مصغر (ميكروفورم)	Microform
صورة متحركة	فيلم متحرك	Motin Picture
توليفة	وسائل متنوعة	Kit
موسيقى	موسيقى	Music
تجسيدة	منظر مجسم	Diorama
لعبة	لعبة	Game
شريحة مكبرة	شريحة مجهرية	Microscope Slide
نموذج	نموذج مجسم	Realia
حقيقيات	مجسم طبيعي	Model
تسجيلة صوتية	تسجيل صوتي	Sound Recording
نص مطبوع	نص	Text
تسجيلة مرئية	تسجيل مرئي (فيديو)	Videorecording

ثانيًا: مقارنة بين المعاجم العربية المتخصصة

يحتاج علم المكتبات والمعلومات إلى معاجم متخصصة للمصطلحات المستخدمة فيه وانطلاقًا من هذه الحاجة ظهرت في البلاد العربية بعض المعاجم ثنائية اللغة(إنجليزي- عربي) لكنها جميعها رغم قلتها تعتمد على جهود فردية. وسوف يركز الباحث على ثلاثة منها لأنه يعتقد أنها أبرز ما صدر حتى عام ١٩٩٠م، وهي:

١- معجم مصطلحات علم المكتبات والمعلومات: إنجليزي- عربي/ عبد الله الشريف. ــ ط ٣ مزيدة ومنقحة. ــ طرابلس؛ ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٥م.

٢- معجم المصطلحات المكتبية: إنجليزي- عربي/ وضع محمد أمين البنهاوي.- ط ٢ مزيدة منقحة.- جدة: دار الشروق، ١٩٧٩م.

٣- المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: إنجليزي- عربي/أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله. ــ الرياض: دار المريخ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

وذلك من أجل مقارنة محتواها من حيث شمول تغطية المصطلحات وتقدير حجم الاتفاق والاختلاف بينها في تعريب المصطلحات معتمدًا في ذلك على عينة تتمثل في اقتباس نص من صفحتين في كتاب متخصص هو(١٠) The Basics Of Librarianship. ومن ثم قام بتتبع الألفاظ التي تعد مصطلحات مع ترك الألفاظ العامة. ثم سجلت في جدول، وأمام كل مصطلح ما يشير إلى وجوده في المعجم أو عدمه، وتسجل المصطلحات بالتسمية التي وضعها صاحب المعجم. وفي النهاية حصر حجم الاختلاف والتوافق ومقارنة بين المعاجم من حيث شمولية التغطية للمصطلحات.

---

(١٠) Colin harison and Rosemary Benham, The Basis of Librarianship(London: Clive Bingley, 1984 p. 165- 166 .

Audio-visual materials and equipment

Libraries have always been repositories of knowledge in whatever formats were available. Thus, libraries of ancient times stored clay tablets, papyrus rolls, parchment scrolls and so on. As they have become readily available, libraries have also kept newspaper cuttings, charts, maps, mounted illustrations and photographs. In recent years, the range and diversity of formats has increased dramatically and public libraries stock and offer for loan slides, filmstrips, gramophone records, tapes, cassettes, and, in some instances, framed works of art.

Academic libraries house an even wider range of audio-visual media to meet the needs of pupils, students and staff. Their stocks may include films, filmloops, overhead projection transparencies, wallcharts, videotapes/cassettes, models, kits, workcards, handouts, educational games, nature specimens, artefacts and realia (eg fossils).

It is unfortunate that some institutions seperate the printed materials from the non-print media and maintain a library and a resource centre as two seperate entities under completely different management. This is not a sensible arrangement as the person seeking information normally wants it and happily accepts it in whatever format is available. In fact a variety of formats is often more helpful than a single format. For example, the child doing a project about birds will require books to give him background information, a record or cassette to let him hear bird-song, and a film to help him to appreciate bird flight. How much easier it would be for that pupil if all the various media were listed together in the catalogue and housed together in one area.

Non-print media are extremely useful sources of information but, despite Marshall McLuhan's predictions of several years ago, the book has not yet been ousted. It must be remembered that books are still the most important resources for leaning.

Multi-media items are often more susceptible to damage than books and their varied shapes and sizes can cause shelving problems. They also require equipment for their use. Many libraries provide carrels equipped with power points so that audio-visual equipment can be used. The used of headphones with audio equipment ensures that other library users are not disturbed.

Some of the multi-media items listed above will be quite familiar but others may need further description and explanation.

جدول المقارنة بين المعاجم

المصطلح	الشامي وحسب الله	الشريف	البنهاوي
Audio-Visuaal Materials	مواد سمعية بصرية	المواد السمع بصرية	المواد السمعية والبصرية
Formats	شكل. هيئة. بنية. تكوين	---------	حجم . قطعة
Clay Tablets	ألواح طينية	ألواح طينية	ألواح طينية
Papyrus Rolls	لفافة البردي	ورق البردي	لفافة بردي
Parchment Scrolls	لفافات برشمان	لفة رق	لفافة رق
Cuttings	قصاصة	قصاصات	قصاصة
Charts	رقعة بردي. وثيقة مخطط . رسم تخطيطي	رسم بياني. خريطة -----------	رسم بياني. رسم تخطيطي -------
Maps	خارطة	خريطة	خريطة
illustrations	صورة. رسمة. الرسوم والصور التوضيحية	التزين بالصور والرسوم شكل تعبيني	صورة. شكل توضيحي
Photographs	صورة فوتوغرافية	صورة فوتوغرافية	--------
Stock (s)	رفوف متراصة. مخزن	موجود في الرصيد، مخازن الكتب	رصيد
Slide (s)	شريحة	شريحة	شريحة
Filmstrips	فيلم ثابت. شريحة فيلمية . شريط صور	شريط فيلم. الشرائط الثابتة	شريحة فيلمية ---------
Gramophone Record (s)	اسطوانة الجراموفون	اسطوانة	اسطوانات الجرامرفون
Tape (s)	شريط	شريط	شريط
Cassettees	كاسيت	كاسيت	
Audio- Visual Media	أوعية سمعية بصرية	-------	
Staff	موظفون	الموظفون	الموظفون
Films (s)	فيلم	فيلم	فيلم
Filmloops	دواره/ حلقة فيليمة/ فيلم دوار/حلقي		
Repositories	مخزن الحفظ	------	— — —

(تابع) جدول المقارنة بين المعاجم

المصطلح	الشامي وحسب الله	الشريف	البنهاوي
Overhead Projection	عارضة علوية جهاز عرض رأسي	جهاز عرض الشرائح	----- -----
Transperrancy	شفافية	شفافة . شريحة	-----
Wallcharts	-----	-----	-----
Videotape/ Cassttee	كاسيت الشريط الصوري فيديو -----	شريط فيديو	----- ----- -----
Nodel	نموذج مجسم	نموذج	-----
Kits	أوعية مؤتلفة وسائل متنوعة	----- -----	----- -----
Workcard	بطاقة عمل	-----	-----
Handouts	-----	-----	-----
Educational Games	لعبة تربوية/ تعليمية	-----	-----
Natture Specimens	-----	-----	-----
Arttefacts	مصنوع فني . مجسم صناعي	----- -----	----- -----
Realia	مجسم طبيعي	-----	-----
Fossils	-----	-----	-----
Printed Materials	-----	مواد مطبوعة	-----
Non-Print Media	المواد غير الكتب	المواد غير الكتب	-----
Resource Center	مركز المواد	-----	-----
Multi-Media	وسائل متنوعة -----	وسائل متعددة متعددة الوسائل	----- -----
Shelving	الترفيف. الرفوف	الترتيب على الرفوف	الترتيب على الرفوف
Carrel	خلوة بحث	غرفة صغيرة للمطالعة الفردية	خلوة بحث
Head Phones	سماعة الرأس	سماعة الرأس	-----
Loan	قرض . إعارة	إعارة	إعارة
Record	تسجيلة. سجل. مدونة . قيد	سجل	سجل . أسطوانة
Sources	مصدر	مصدر	مصدر
Media	أوساط. وسائل. أوعية	-----	-----

تحليل إحصائي لتغطية المعاجم

ومن خلال العينة السابقة توصل الباحث إلى التحليل الإحصائي لها من حيث التغطية:

١- يتفوق المعجم الموسوعي/ لسيد حسب الله وأحمد محمد الشامي على المعجمين الآخرين. حيث توفر فيه أربعون مصطلحاً من خمسة وأربعين بنسبة ٨٨.٨٪ وهذا يدل على تغطية جيدة، خاصة أنه حديث الصدور (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ومزود بشرح مدلول المصطلح، وفي مقدمته إشارة إلى أن القاموس يحتوي على ١٣٦٣٢ مصطلحاً.

٢- يأتي في الدرجة الثانية معجم مصطلحات علم المكتبات والمعلومات/ لعبدالله الشريف حيث توفر فيه ثلاثون مصطلحاً، أي بنسبة ٦٦.٦٪ ومعنى هذا أن تغطيته متوسطة، كما أنه يقدم عادة مصطلحاً مقابلاً واحداً بالعربية فقط، باستثناء عدد قليل جداً من المصطلحات التي يقدم لها أكثر من مقابل بالعربية. وقد جاء في مقدمة المعجم أنه يحتوي على ٤٩٠٠ مصطلح.

٣- أما معجم المصطلحات المكتبية للبنهاوي، فقد كانت تغطيته محدودة، حيث توفر فيه واحد وعشرون مصطلحاً من أصل خمسة وأربعين أي بنسبة ٤٦.٦٪ وهذا يعود لأسباب عديدة منها أن حجم المعجم صغير مقارنة بغيره، فهو يحتوي، في طبعته الثانية، على ٣٨٩٢ مصطلحاً كما أنه نشر منذ أكثر من عشر سنوات (١٩٧٩م)وواضح أنه لم يوجه العناية الكافية للمصطلحات المتعلقة بعلم المعلومات والمواد غير الكتب.

٤- المصطلحات التي وجدت في المعاجم الثلاثة بلغت عشرين مصطلحاً تمثل نسبة ٤٤.٤٪ من مجموع المصطلحات في عينة الدراسة.

٥- أما المصطلحات التي وجدت في اثنين من المعاجم فكانت عشرة مصطلحات تمثل نسبة ٢٢.٢٪.

٦- بلغت المصطلحات التي وجدت في معجم واحد فقط أحد عشر مصطلحًا تمثل نسبة ٢٤.٤٪ من مجموع المصطلحات في العينة.

٧- لم تظهر أربعة من المصطلحات في أي من المعاجم وهي تمثل نسبة ١١٪ من كل المصطلحات.

التوافق والاختلاف بين المعاجم

عمد الباحث إلى حصر أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه المعاجم دون النظر إلى الاختلافات الطفيفة مثل الجمع، والمفرد، وكانت نتيجة المقارنة كالتالي:

١- كان الاتفاق تامًا بين المعاجم الثلاثة في أحد عشر مصطلحًا من أصل عشرين مصطلحًا وردت في كل المعاجم، أي أن التوافق كان بنسبة ٥٥٪ والاختلاف يمثل ٤٥٪ فالاتفاق في أحد عشر مصطلحًا تمثل ٢٤.٤٪ من إجمالي المصطلحات في القائمة. أما نسبة الاختلاف مقارنة بكل المصطلحات في القائمة فهي ٧٦.٦٪.

٢- بلغت المصطلحات الواردة في معجمين اثنين عشرة مصطلحات فقط، وكان الاتفاق بينهما في ستة مصطلحات تمثل نسبة ٦٠٪ وهذا يعني أن الاختلاف بينهما في ٤٠٪ من الحالات.

٣- إذا جمع التوافق بين المصطلحات الواردة في المعاجم الثلاثة وبين ما ورد في معجمين، وأخذ المعدل النسبي بين ٥٥٪و ٦٠٪ فإن معدل الاتفاق بين المعاجم سيكون بنسبة ٥٧.٥٪ والاختلاف سيكون بنسبة ٤٢.٥٪.

ويبين الجدول التالي المصطلحات الواردة في المعاجم الثلاثة وتلك الواردة في معجمين وكذلك المصطلحات الموجودة في معجم واحد منها والمجموعة الأخيرة تمثل المصطلحات التي لم تظهر في أي معجم.

توزيع المصطلحات الواردة في المعاجم

مصطلحات لم ترد في المعاجم	مصطلحات وردت في معجم واحد	مصطلحات وردت في معجمين	مصطلحات وردت في المعاجم الثلاثة
Wallchart	Kit	Formats	Audio - Visual
Handouts	Workcard	Photographs	Materials
Nature Specimwnts	Educational game	Overhead	Clay Tablets
Fossils	Artefacts	Transparancies	Papyrus Rolls
	Realia	Videotape/ Cassettee	Cuttings
	Printed Materials	Models	Charts
	Audio- Center	Multi-Media	Maps
	Filmloop	Cassettee	Slides
	Repositories		Gramophone
	Media		Records
			Tapes
			Parchment Rolls
			Staff
			Films
			Carrels
			Loan
			Records
			Sources
			illustrations
المجموع : ٤	المجموع : ١١	المجموع : ١٠	المجموع : ٢٠

تعريب المصطلحات في السياق

من المعروف أن مدلول المصطلح يتحدد أكثر إذا ورد في السياق، لأن المصطلح مهما كان متخصصاً في حقل معين فسوف يختلف مدلوله واستخدامه من نص إلى آخر. وعند تعريب نص من الإنجليزية مثلاً فإنه لا يمكن التقاط اللفظ العربي المعرب الوارد في المعجم المتخصص بشكل آلي، بدون النظر والتمعن في المعنى المقصود في سياق النص. وكعينة اختبار لبعض المصطلحات في المعاجم العربية المتخصصة للمكتبات والمعلومات نعود إلى النص الذي اقتبس من كتاب The Basics of Librarianship للنظر في مدلول بعض المصطلحات وتوافقها مع ما جاء في المعاجم الثلاثة:

١- فكلمة Format جاءت في معجم البنهاوي بلفظين أو بمعنيين "حجم، قطع" ولم تظهر في معجم الشريف، أما المعجم الموسوعي للشامي وحسب الله، فقد ذكر مقابلاً لها أربعة ألفاظ(شكل، هيئة، بنية، تكوين)، وإذا رجعنا إلى السطر الأول من النص الإنجليزي نجد العبارة الآتية:

libraries have always been repositories of knowledgein whatever format were available.

والمقصود هنا أشكال أوعية المعرفة، وبالتالي فإن ماجاء في المعجم الأول بلفظ (حجم إو قطع) غير مناسب للسياق من حيث الدقة والشمولية، وما جاء في المعجم الثاني أخذ منه المعنى الأول.

٢- أما كلمةStock فمجال استخدامها واسع، لأنها تحتمل معان كثيرة- ليس في تخصص المكتبات والمعلومات فقط وإنما في مجالات مختلفة. فهي تدل على رأسمال، أسهم، رصيد، مخزن، خزائن، مخزون. وإذا أضيفت لها كلمات أخرى فتدل على معان أكثر تخصيصاً مثل البورصة Stock market أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فإن هذه الكلمة لها غالباً مدلولان:

الأول يدل على المخازن بما فيـــها الرفوف، والثاني يـــدل على المقــتنيات أو الرصيد، أي مـا يحفظ في الخزائن. وفي هذا النص المختـار ترد الكلمة في موقعين Public libraries stock and offer for loan slides, filmstrip ...etc. نجد الكلمـة (فعلاً) وليست اسماً أي أن المعنى في السياق أن المكتبات العـامة تقتنـي الشـرائح والأفـلام وغـيرها. وفي مـوقع آخـر تظهـر الكلمــة بالنص التالي:Their stocks may include وهي في هذا السـياق ترد اسـماً وتدل على مقتنيات المكتبات.

٣- أجمـعت المعاجم الثلاثـة على تعريب Staff بلفظ الموظفين وهذا صـحيح بالمعنى العام، إلا أن من المعروف أن للعـاملين في المجالات المختلفة تسـميات يجب أن تذكـر مثل عـمال، أطـباء، مـدرسـون، . . . إلخ، وإذا كـان مـقر العـمل يضم فئات متنوعـة مثلما يكون في المؤسسات الإدارية فعـادة يقال الموظفون. ولكننا في هذا النص نجد أن المصطلح يتعلق بفئة من المستفيدين من المكتبات الجامعية

Academic libraries house an even wider range of audio visual media to meet the needs of pupils, students, and staff.

وبما أن فـئات المسـتخـدمين للمكتـبة الجـامعـية عـادة هم الطلاب والباحـثون مـثل طلاب الدراسـات العليا وأعـضاء هئـية التدريس فـإن السيـاق يجعل كلمـة Staff بمعنى أعضاء هيئـة التدريس في الجامعة، وليس من الدقة تسميتهم في هذا السياق بالموظفين. وكانت الشمولية والتغطية الواسعة لمعاني المصطلح تقتضـي الإشارة لمثل هذا المعنى في القاموس أو المعجم المتخصص في المجال.

ويؤكـد المتخـصصـون في الترجـمة ونظرياتهـا أهميـة المعنى الوارد في السـياق، حـيث يشيـر نيومـارك إلى أن الدقـة تتطلب منا أن نتـرجم الكلمـات المسـتخدمـة في السيـاق، أي الكلمات المكيفة والمقيـدة عن طريق التجمـعات اللفظيـة والإيحاءات، ونحـوياً عن طريق قـواعـد" النحـو"، أو تنغـيماً عن طريق نظم الكلام، وصـوتياً أحيانًا عن طريق التجانس والسجع الاستهلالي والتمثيل الصوتي(١١).

(١١) بيتر نيومارك، ترجمة وإعداد الملاحق محمود إسماعيل صيني، دليل المترجم (الرياض: دار العلوم، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ص ٧٤.

كما يؤكد أحمد شفيق الخطيب الذي اكتسب خبرة في الترجمة من خلال رئاسة دائرة المعاجم في مكتبة لبنان على أهمية معرفة مدلول المصطلح في السياق بقوله: الدقة والوضوح من أهم مميزات لغة العلم- لذا ينبغي التدقيق في تفهم مدلول المصطلح قبل محاولة ترجمته أو وضع المرادف العربي له، وللأسف فنحن كثيراً ما نلاحظ ترجمة مصطلحات أجنبية في مراجع مدرسية وعامة بمرادفات تخالف مدلولاتها المتعارف عليها في السياق المختص.

ففي كتاب مدرسي حديث لإحدى الدول العربية عنوان فصل يعالج التفاعلات النووية بلفظ "الانصهار" ترجمة للفظة Fusion وهي ترجمة صحيحة للفظ الأجنبي في سياق مبحث للحرارة وتغير الحالة. كذلك ترجم لفظ Reaction في سياق تكون الملح من الحامض بمصطلح "رد فعل" في مرجع معجمي بدلاً من "تفاعل" و معنى" رد فعل" هو طبعاً الترجمة الصحيحة للمصطلح Reaction في سياق مبحث ميكانيكي مثلاً، كما في قانون نيوتن الثالث مثلاً، ومثل هذا كثير في ترجمات المواد الكيماوية والفيزيائية وبخاصة في ترجمة وحدات القدرة والقوة والشغل والسرعة والتسارع. إن الدقة المنهجية تفترض أولاً وقبل كل شيء المعرفة، معرفة اللغة التي ينقل عنها والتي ينقل إليها، بالإضافة إلى معرفة وخبرة في المادة موضوع البحث. فالمفروض أن تتوافر عناصر هذه المعرفة في أذهان واضعي المصطلحات أنفسهم. وقد علمتنا الخبرة أن تعاون الأخصائي في العلوم أو الرياضيات مع الأخصائي اللغوي لم يؤد دائماً إلى أفضل النتائج. (١٢)

وتفسيراً لتعدد معاني الألفاظ المعربة يقول الدكتور عبد المنعم محمد الحسن الكاروري: "نلاحظ في معظم المعربات التي تعددت معانيها في العربية، وجود معنى أساسي ترجع إليه بقية المعاني بوجه من الوجوه، وهو ما يسمى بالمعنى المركز Central Meaning ويقابله المعنى الثانوي أو الهامش Marginal Meaning ونغمة الإحساس Feeling tone، فالمعنى الأساسي لكلمة board الإنجليزية "لوحة خشب" لكنها اكتسبت بعض المعاني الثانوية الخاصة مثل: درع

(١٢) أحمد شفيق الخطيب «منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة مع ترجمة للسوابق واللواحق الشائعة»، اللسان العربي، مج ١٩، جـ٢، ١٩٨٢م، ص ٣٨.

وجانب السفينة... إلخ. وهذا المعنى الأساسي يكون في الغالب هو الذي عرب اللفظ الأعجمي ليدل عليه. ثم نرى أن العلاقة بينه وبين الدلالات الهامشية الأخرى هي المشابهة في غالب الأمر(١٣).

ثالثاً المصطلحات في مصادر أخرى

أ - المصطلحات في مجمع اللغة العربية بالقاهرة

بين الدكتور سعد محمد الهجرسي في كتابه(المكتبات وبنوك المعلومات في مجمع الخالدين وحديث السهرة) جانبًا من جهود مجمع اللغة العربية في القاهرة في تعريب مصطلحات علم المكتبات والمعلومات. فبدأ بالإشارة إلى أن المجمع قرر لأول مرة في أكتوبر ١٩٨٠م النظر في المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بقطاع المكتبات والمعلومات، وتم اختيار الدكتور الهجرسي للعمل خبيرًا في لجنة ألفاظ الحضارة، التي عملت بأعضائها الثمانية حتى أول مايو ١٩٨٥م، وقد وضع الدكتور الهجرسي مبادئ وخطة العمل، فوافق عليها أعضاء اللجنة مع بعض التعديلات والإضافات، كما وافق عليها فيما بعد مجلس المجمع، في دورة (فبراير مارس ١٩٨٢م)، مع إضافات وتعديلات أخرى، وقد تضمنت"المبادئ والخطة" وضع المصطلحات والتعريفات في سبع شرائح، أنجز منها المجمع بلجنته الفنية ومجلسه ومؤتمره العام الشرائح الأربع الأولى(١٤).

وقد نشرت المجموعات الأربع بكاملها مع التعريف بكل مصطلح وهي(١٥):

- المجموعة ١ : الكليات والركائز الأساسية.
- المجموعة ٢ : أعمال التزويد.
- المجموعة ٣ : المقتنيات من أوعية المعلومات.
- المجموعة ٤ : التكوين الوظيفي لوعاء المعلومات بالمكتبات.

---

(١٣) عبدالنعم محمد الحسن الكاروري، التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٦م) ص ١٣٨.

(١٤) سعد محمد الهجرسي، المكتبات وبنوك المعلومات في مجمع الخالدين وحديث السهرة (القاهرة: البيت العربي للمعلومات، ١٩٨٥م) ص ٩ ـ ١٢.

(١٥) المرجع السابق ص ١٧ ـ ٨٦.

- كشاف المصطلحات العربية.
- كشاف المصطلحات الأجنبية.

وقد رتبت المصطلحات في كل مجموعة- كما ذكر الدكتور الهجرسي- وفقًا للمنطق التصاعدي للمفاهيم حضاريًا أو فنيًا دون الالتفات إلى الترتيب الهجائي للألفاظ.

وبما أن هذه المصطلحات في المجموعات غير مرتبة هجائيًا فإن من الصعب البحث عن مصطلح معين إلا بالرجوع إلى الكشاف الهجائي بإحدى اللغتين ثم تسجيل الرقم المسلسل الذي أعطي لكل مصطلح. وبين لنا الرقم التسلسلي الأخير وهو ٢٢١ حجم المصطلحات المعربة من المجمع وهي ليست كثيرة مقارنة بحجم المصطلحات في هذا التخصص.

كما نشرت أيضًا هذه المجموعات من مصطلحات المكتبات والمعلومات في بعض أعداد مجلة(عالم الكتاب) التي تصدر في القاهرة، وقد اطلع الباحث على ثلاث مجموعات نشرت في باب "الأصول الحديثة في عالم الكتاب" في المجلة كالتالي:

- في العدد الرابع: أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٤م نشر التمهيد وخطة ومبادئ التعريب بالإضافة إلى المجموعة الأولى(الكليات والركائز الأساسية) ص ١٨-١٩.
- في العدد السادس:(إبريل- يونية ١٩٨٥م) ص ٢٠-٢١ نشرت المجموعة الثانية (أعمال التزويد بأوعية المعلومات للمكتبات).
- في العدد الثامن: أكتوبر/ ديسمبر ١٩٨٥م نشرت المجموعة الثالثة (المقتنيات من أوعية المعلومات) ص ١٢ـ١٤.

أما المجموعات الثلاث الباقية من المصطلحات التي لم تستكمل فهي:

- المجموعة الخامسة: التنظيم الفني لأوعية المعلومات بالمكتبات.
- المجموعة السادسة: الخدمات واسترجاع المعلومات بالمكتبات.

- المجموعة السابعة: نظم الإيداع وحقوق التأليف والنشر.

ولنا أن نتساءل عن مدى متابعة المجمع لتعريب مصطلحات هذا التخصص بعد انتهاء فترة مشاركة الدكتور الهجرسي في لجنة ألفاظ الحضارة بالمجمع، وعما إذا كان عمل المجمع قد توقف عند هذه المرحلة أم سيواصل مسيرته.

وقد بذل الدكتور سعد الهجرسي جهدًا واضحًا في وضع منهجية لتعريب المصطلحات، كما قام بتعريب أربع مجموعات من المصطلحات زودها بالشرح الموجز الواضح الذي يبين مجال استخدامها، وقد عرضت ونوقشت هذه المصطلحات وأقرت بعد تعديلات طفيفة من مجمع اللغة العربية. ومع التقدير للجهد فقد ظهرت للباحث بعض الملاحظات؛ وهي التالية:

١- هذه المجموعات هي أساسًا من وضع الدكتور سعد الهجرسي وخضعت للمناقشة والتعديل المحدود في مجمع اللغة لكنها اتسمت باتجاه الدكتور الهجرسي في التعريب.

وحتى تكون قرارات المجمع أقرب إلى التنفيذ والأخذ بها من قِبَل المتخصصين، فقد يكون من المناسب ألا يقتصر الأمر على الاستعانة بخبير واحد وألا ينتهي أمر إقرار المصطلح بالمناقشة في جلسات المجمع، بل تطرح المصطلحات المقترحة في أبرز أوساط المتخصصين، ففي القاهرة على سبيل المثال، يمكن أن يرسل المجمع مسودة المصطلحات إلى أعضاء هيئة التدريس بقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة لأخذ الملاحظات والتعرف على الاتجاهات، ثم يعمل المجمع، على التوفيق بينها قدر المستطاع، فهذا قد يحقق قبولاً أكثر للمصطلحات المعربة من قبل المتخصصين في هذا الحقل أو ذاك.

٢- عند نشر المصطلحات في مجلة عالم الكتاب ظهر اختلاف محدود بين ما نشر في المجلة وما نشر في كتاب(المكتبات وبنوك المعلومات)، حيث نجد فيه المقابل العربي لمصطلح Aperture Cards هو" بطاقات الكوة "(ص٥٤) بينما ظهر في العدد الثامن من المجلة (ص١٣) بلفظ (البطاقات ذوات الكوى)، فالمفترض أن أي مصطلح يقر من المجمع يصبح ثابتًا، ومع أن المعنى المقصود

واحد إلا أن الثبات على تسمية واحدة أمر مطلوب لتوحيد دلالة المصطلح وشيوع استخدامه. بالإضافة إلى وجود الاختلاف، ظهرت في المجلة بعض الأخطاء الطباعية.

٣- تعريب بعض المصطلحات يحتاج إلى وقفة تأمل أو تفكير، ومنها National Iibrary التي تعرف في أدب المكتبات باسم المكتبة الوطنية وأحيانا باسم المكتبة القومية ولكننا نجد هذا المصطلح في المجموعة الأولى التي أقرها المجمع بلفظ "دار الكتب"، مع أن هذه التسمية معروفة في عدد من الدول إلا أنها قد تعني مجرد مكتبة كبيرة. ففي سوريا مثلاً، توجد دار الكتب الظاهرية وفي الوقت نفسه توجد مكتبة الأسد وهي المكتبة الوطنية. وفي تونس: دار الكتب الوطنية. وفي دولة مثل مصر نجد أن دار الكتب هي المكتبة الوطنية، وهذا مجرد توافق في التسمية، فليس من الضروري أن يظهر نوع المكتبة من اسمها. فمكتبة الكونجرس والمكتبة البريطانية كلتاها مكتبات وطنية من غير أن يسجل لفظ "وطنية أو قومية". وهذا ينطبق على كل أنواع المكتبات العامة والمتخصصة. فمكتبة أو مركز معلومات في وزارة تربية وتعليم سيكون متخصصاً في هذا الحقل من غير كلمة "متخصص" فيقال مركز التوثيق التربوي.

وعلى هذا الأساس فإن المقصود بالمكتبة الوطنية هو تحديد نوع المكتبة Type وليس اسمها، وذلك وفقًا للوظائف والمهام التي تقوم بها هذه المكتبة أو تلك. ويؤكد هذا الاتجاه ما جاء في تعريف بعض المصطلحات التي أقرها المجمع، ومنها المخطوطات حيث عرفت بأنها أوعية المعلومات المكتوبة بخط اليد، وهي من المقتنيات التي تتميز بها "المكتبات القومية" وبعض " مكتبات البحث" و" المكتبات الخاصة". لذا فجعل " دار الكتب" مقابلاً عربياً للفظ National Iibrary قد لا يحقق المدلول الشامل لهذا المصطلح.

ب : المصطلحات في المواصفات القياسية العربية

كان للمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس ISO التي أنشئت عام ١٩٤٦ دور

بارز في إصدار وتعميم المواصفات والمعايير في العالم، ولايزال هذا الدور قائماً إلى اليوم. وهو لا يقتصر على مجال دون آخر، بل يغطي المجالات الصناعية والتجارية والإدارية والثقافية. ويتم عمل المنظمة من خلال لجان فنية متخصصة، فنجد اللجنة الفنية السابعة والثلاثين للمصطلحات. وبالنسبة لحقل المكتبات والمعلومات وما يتصل به، فإنه يعرف لدى المنظمة باسم التوثيق، حيث تقوم اللجنة الفنية السادسة والأربعون بإعداد المواصفات والمقاييس وتعميمها على الهيئات الوطنية للمقاييس في الدول الأعضاء.

ونظراً لعدم وجود لجان فنية خاصة بالتوثيق في معظم هيئات المواصفات والمقاييس في الدول العربية فإن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييسThe Arab Organization for Standardization and Metrology (ASMO) لم تنشئ لجنة فنية خاصة بالتوثيق، إلا أنها قامت في الثمانينات الميلادية بتكليف لجنة داخلية بمهمة تعريب مجموعة من المواصفات الدولية الخاصة بالتوثيق، وأرسلت هذه المواصفات المعربة إلى هيئات المواصفات في الدول العربية الأعضاء في المنظمة لدراستها وإبداء الملاحظات والتعليقات عليها. وقد نشرت هذه المواصفات في مجموعات في أعداد المجلة العربية للمعلومات التي تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس. وسوف تسجل في البيانات الآتية عناوين هذه المواصفات المنشورة في كل عدد من المجلة ثم نتناول بالدراسة إجراءات التعريب ودورها في توحيد المصطلحات.

المجموعة الأولى: نشرت في المجلد السادس، العدد الأول ١٩٨٥م

المواصفة القياسية العربية رقم (84/520) التوثيق- عرض التقارير العلمية والتقنية.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/521)-: التوثيق - الترقيم الدولي المعياري للكتاب (ردمك).

المواصفة القياسية العربية رقم (84/522) التوثيق- أوراق عنوان الكتاب .

المواصفة القياسية العربية رقم (84/523)التوثيق- كشاف المطبوع.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/524)التوثيق- الإرشادات الببليوغرافية - العناصر الأساسية والإضافية.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/525)التوثيق- المستخلصات للمطبوعات والتوثيق.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/526) التوثيق- قائمة محتويات الدوريات.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/527) التوثيق- عرض الدوريات.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/528)- الدستور الدولي لاختصار عناوين الدوريات.

المواصفة القياسية العربية رقم (529 /84) التوثيق- عرض المساهمات في الدوريات.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/530) الشريحة الببليوغرافية.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/531) ترقيم الأسابيع.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/569) المكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/570) التوثيق- ترقيم الأقسام الفرعية في الوثائق المكتوبة.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/572) الإحصاءات الدولية للمكتبات.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/578) التوثيق- إرشادات وتطوير المكانز أحادية اللغة.

المواصفة القياسية العربية رقم (84/581) التوثيق- الترقيم الدولي المعياري للمسلسلات (ردمد).

المواصفة القياسية العربية رقم (84/582) التوثيق- عرض الترجمات.

المجموعة الثانية: نشرت في المجلد السابع، العدد الأول ١٩٨٦م.

المواصفة القياسية العربية رقم (1985/568)

التوثيق والمعلومات – معجم المفردات – القسم ٣ – التزويد والتحديد والتحليل للوثائق والبيانات.

المواصفة القياسية العربية ر قم (1983/571)

التوثيق والمعلومات – معجم المفردات – الجزء ٦ لغات التوثيق.

المواصفة القياسية العربية رقم (1985/590)

التوثيق والمعلومات – معجم المفردات – الجزء ١١: الوثائق السمعية والبصرية.

المواصفة القياسية العربية رقم (1985/591).

التوثيق والمعلومات – معجم المفردات – الجزء ١: المفاهيم الأساسية.

المواصفة القياسية العربية رقم(1985/592)

التوثيق والمعلومات – معجم المفردات – الجزء ٢ : المصطلحات التقليدية.

المواصفة القياسية العربية رقم(1985/642) .

رموز أسماء البلدان واللغات.

المواصفة القياسية العربية رقم (1985/643).

معجم مفردات البيانات– الجزء ١– المصطلحات الأساسية.

المواصفة القياسية العربية رقم (1985/670) .

التوثيق والمعلومات– التصوير المصغر– معجم المفردات– القسم ١ •: المصطلحات العامة.

المجموعة الثالثة: نشرت في المجلد الثامن، العدد الثاني ١٩٨٧م

المواصفة القياسية العربية رقم(1986-795)

التوثيق– إرشادات لإعداد المكانز متعددة اللغات، وتطويرها.

المواصفة القياسية العربية رقم.(1986-811)

التوثيق– مبادئ الترتيب البيليوغرافي.

المواصفة القياسية العربية رقم (1986-878).

التوثيق – طرق تفحص الوثائق وتعيين موضوعاتها واختيار مصطلحات التكشيف.
المواصفة القياسية العربية رقم (709-1986)
معجم مفردات معالجة البيانات الجزء (09) – تراسل البيانات.
المواصفة القياسية العربية رقم (710--1986) .
معجم مفردات معالجة البيانات الجزء(05) تمثيل البيانات.

المجموعة الرابعة: نشرت في المجلد التاسع: العدد الأول ١٩٨٨م.

المواصفة القياسية العربية رقم(866-1986): التوثيق– عناوين الكتب والمطبوعات الأخرى.

المواصفة القياسية العربية رقم (867-986)التوثيق– عرض معلومات عنوان السلسلة.

المواصفات القياسية العربية رقم (868-1986)دليل لتصميم الطباعي للوثائق التجارية.

المواصفة القياسية العربية رقم (663-1986)لوحة مفاتيح المطراف.

المواصفة القياسية العربية رقم (708-1986) :معالجة البيانات – مجموعة المحارف العربية/ اللاتينية المشفرة ذات المنافذ الثمانية لتبادل المعلومات.

المواصفة القياسية العربية رقم (879 -1986) :التصوير الميكروفيلمي للقصاصات الصحفية– الجزء ١: الميكروفيلم الملفوف من نوع جيلاتين الفضة ومقاس ١٦ مم.

ويهمنا التعرف على تعريب هذه المواصفات وعلاقتة بالاختلاف أو التوحيد في المصطلحات. فمن المؤكد أن هذه المواصفات القياسية مليئة بالمصطلحات سواء في ثنايا المواصفة أو بتخصيص قائمة بالمصطلحات الفنية في نهاية بعض المواصفات. وأكثر هذه المواصفات القياسية حشداً للمصطلحات هي المجموعة الثانية التي تُظهر عناوينها كثافة المصطلحات فيها، لأن كل مواصفة تمثل معجماً للمفردات في مجال معين مثل المواصفة رقم ١٩٨٥/٥٦٨م معجم المفردات – القسم ٣– التزويد والتحديد والتحليل للوثائق والبيانات. فقد ورد فيها ١٥٥

مصطلحاً ثم زودت بكشاف في ثلاث قوائم مرتبة هجائيًا: الأولى بالعربية، والثانية بالإنجليزية، والثالثة بالفرنسية. لأنه لايتم ربط المصطلح بمقابله في اللغة الأخرى إلا من خلال الرقم المسلسل(الرمز) المرافق لكل مصطلح.

وإذا تتبعنا مراحل تعريب ووضع مواصفات المكتبات والمعلومات وجدنا أن المنظمة جعلت أمر تعريب ووضع المواصفات محصورًا في فريق عمل محدود العدد، تركت له حرية كاملة لاختيار ووضع الألفاظ والمصطلحات التي يقتنع بها. فجاءت المواصفات القياسية العربية متضمنة بعض مصطلحات مختلفة عن تلك الشائعة الاستخدام والتي أقرت بعضها منظمات أخرى، مثل مجمع اللغة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(انظر الفقرة الخاصة بالاختلاف بين هيئة وأخرى في القسم الخاص بحجم الاختلاف في هذا البحث). أي أن المنظمة أسهمت بدورها في وجود اختلاف في تعريب المصطلحات الأجنبية.

وتدل المؤشرات على أن مراحل تعريب المواصفات وإقرارها لم يحط بها إلا القليل من المكتبيين العرب لأنها بقيت محصورة بين فريق التعريب المكلف من المنظمة والهيئات الوطنية للمواصفات والمقاييس، وهذه الخطوات غير كافية لأن المنظمة كلفت شخصًا أو أشخاصًا بتعريب هذه المواصفات ثم اعتمدت رسميًا مواصفات قياسية عربية، مع أنها في الواقع تمثل آراء فردية للقائمين بتعريبها. ومع أن مسودة المواصفة المعربة ترسل إلى الهيئات الوطنية للمواصفات والمقاييس في البلاد العربية إلا أنها في معظم الحالات لا تخضع للمراجعة اللازمة من المكتبيين بسبب عدم تكوين لجان فنية للتوثيق والمعلومات في كل هيئات المواصفات العربية باستثناء مصر التي تكونت فيها اللجنة الفنية السادسة والأربعون الخاصة بالتوثيق.

ومن هنا يتضح لنا أن هذا الإجراء لا يضمن المراجعة الكاملة في ظل غياب لجنة فنية للتوثيق. ولو فرضنا أن هيئة المواصفات في أي بلد عربي عرضت المواصفة على أحد المكتبيين فإن الحكم عليها سيظل حكمًا فرديًا لأنه لن يمثل الاتجاهات أو الخبرات في بلده، لأن إعداد أو تعريب أو مراجعة مواصفة عمل لا

ينبغي أن ينفرد به شخص واحد بل هو عمل جماعي يتم بواسطة تشكيل لجنة فنية للتوثيق أو تكوين فريق عمل لهذه المهمة، أما الأسلوب الذي اتبع فيؤكد ما أشير إليه عن الفردية في إعداد وإقرار المواصفات المعربة.

ونحن وإن كنا لا نقلل من الجهد الذي بذل سواء من قبل المعربين أو من هيئات المواصفات، إلا أن علينا أن نفرق بين تأليف كتاب يعبر فيه المؤلف بحرية عن وجهة نظره، وعمل يفترض أن يتمثل فيه الإجماع أو شبه الإجماع العربي، لأنه مواصفة قياسية ينبغي على الجميع الالتزام بها. ويعكس الوضع الحالي للمواصفات المعربة في حقل التوثيق اتجاهين؛ هما:

١- تجاهل المواصفات من قبل المكتبيين العرب. وهذا حاصل من قبل نسبة كبيرة منهم، لعدم معرفتهم أي شئ عن هذه المواصفات، ولولا قيام المجلة العربية للمعلومات بنشرها لبقيت حبيسة خزائن المنظمة.

٢- النظر إليها كمؤشر على زيادة شقة الاختلاف في تعريب المصطلحات لأن هذه المواصفات جاءت ببعض ألفاظ مخالفة لما تعارف عليه المكتبيون العرب خلال العقود الثلاثة الماضية مثل"قائمة الاستناد" التي استبدلت بـ"قائمة أستاذ".

ج - المصطلحات الملحقة ببعض الكتب

يوجد عدد قليل من الكتب العربية في حقل المكتبات والمعلومات التي زودت بملاحق للمصطلحات الأجنبية المترجمة، ومنها:

١- مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات للدكتور أحمد بدر: حيث خصص الملحق رقم (٤) لبعض المصطلحات المستخدمة في بحوث المكتبات والمعلومات(١٦) وليست كل الألفاظ الواردة في الملحق مصطلحات خاصة بعلم المكتبات والمعلومات بل تضم ألفاظًا لغوية عامة مثل فعل Action ، العمود الفقري Backbone، سلوك Behaviour حقيقة Fact صالح Relevant . . . إلخ.

٢- قواعد الفهرسة الأنجلو- أميركية: الطبعة العربية الأولى/ تعريب

---

(١٦) أحمد بدر. مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات (الرياض: دار المريخ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ص ٤٢١.

محمود أتيم حيث نجد الملحق(د) بعنوان(معجم المفردات) رتبت فيه المصطلحات هجائيًا وفقًا للمصطلح الأجنبي ومقابله العربي مع تعريف موجز للمصطلح. وفي الصفحات ٨٦٦- ٨٦٩ وردت الألفاظ حسب المصطلحات العربية، ومقابلها المصطلحات الأجنبية، ولكنها مجردة من التعريف الذي ورد في القائمة السابقة.

٣- التقنين الدولي للوصف الببليوغرافي(د)/ تعريب المركز الوطني للتوثيق (الرباط) ومحمود الأخرس - تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢. ففي هذا الكتاب نجد ضمن الدليل الإرشادي الذي يبدأ برقم (10) فقرة خاصة رقمها (6,10) وعنوانها " المختصرات والمصطلحات" وردت فيه المصطلحات هجائيًا حسب ترتيب المصطلح باللغة العربية.

٤- التقنين الدولي للوصف الببليوغرافي/ تعريب صدقي دحبور حيث نجد في الملحق الثاني: تحديدات المادة العامة والخاصة(ص ٨١-٨٧) قائمة بالمصطلحات.

٥- التقنين الدولي للوصف الببليوغرافي (ك)/ تعريب محمود أتيم ففي الصفحات (10 - 15) تعريفات لبعض المصطلحات الخاصة بالفهرسة رتبت هجائيًا باللغة العربية، حيث يرد مع كل مصطلح تعريف موجز له. كما ورد في آخر الكتاب ص(114 - 120) قائمة بالمصطلحات رتبت هجائيًا بالمصطلح العربي ومقابله المصطلح الأجنبي.

٦- التقنين الدولي العام للوصف الببليوغرافي(ع)/ تعريب محمود أتيم وفي هذا الكتاب نجد قائمة المصطلحات (ص 49-55) مرتبة هجايًا حسب المصطلحات العربية. ومع كل مصطلح تعريف موجز له.

٧- التقنين الدولي للوصف الببليوغرافي (ك.ف)/ تعريب محمود أتيم. وفيه أيضًا نجد قائمة المصطلحات في الصفحات(82 - 87)

ويلاحظ أن هذه المصطلحات الواردة في كل تقنينات الوصف الببليوغرافي (تدوب) تتكرر من تقنين إلى آخر، باستثناء عدد قليل من المصطلحات كما في تدوب (م غ ك) التي يضاف إليها مصطلحات خاصة بالوسائل السمع

بصرية. ومع ذلك ظهر بعض الاختلاف سوف يشار إليه في هذا البحث في القسم الخاص بحجم الاختلاف، وبالتحديد مع أعمال الهيئات والمنظمات.

٨- موسوعة التوثيق والمعلومات الصغيرة/ عامر إبراهيم قنديلجي - بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ١٩٨٣، وتضم هذه الموسوعة الصغيرة المتخصصة اثنين وتسعين مصطلحاً وردت في الصفحات الأولى من الكتاب(٥-٨) ورتبت هجائياً حسب المصطلح العربي ومقابله الأجنبي ثم ظهرت هذه المصطلحات في متن الموسوعة بالترتيب الهجائي نفسه ولكن جعل مع كل مصطلح تعريف به. ويبدو أن تعريب المصطلحات لم يكن الهدف بدليل إعطاء عدة مسميات للمصطلح الواحد مثل(رقم التزويد، رقم التسجيل Accession number بل كان التركيز على التعريف بهذه المصطلحات حيث يصل حجم المعلومات عن المصطلح إلى حدود صفحة تقل أو تزيد قليلاً.

وقد لاحظ الباحث أن أغلب الكتب العربية التي وجدت فيها ملاحق بالمصطلحات الأجنبية هي كتب مترجمة زودت في الأصل بملاحق للمصطلحات أو المختصرات المعربة، ومنها تقنيات الفهرسة التي أشرنا إليها. أما المؤلفات العربية في التخصص فإن القليل منها يزود بملاحق للمصطلحات. ويرى الباحث أن الاستفادة من هذه المصطلحات المعربة في ملاحق بعض الكتب محدودة لعدة أسباب، منها إنها متناثرة بحيث لا يسهل الاستدلال عليها كما هو الحال في المعاجم المتخصصة، كما أنها أيضاً مصدر للاختلاف في تعريب المصطلحات بسبب كونها جهوداً فردية تتفاوت فيها آراء المكتبيين العرب. وقد أفرد الباحث القسم التالي من الدراسة لتوضيح حجم الاختلاف من خلال ماورد في نماذج من أعمال الأفراد اتخذت موشراً يدل على هذا الأمر.

رابعًا: حجم الاختلاف

يهدف هذا البحث إلى إعطاء صورة أكثر وضوحاً وتمثيلاً للواقع. وقد تم بحث المسألة من خلال عينتين:

١- نص من كتاب مترجم من قبل شخصين وهو قواعد الفهرسة الأنجلو-

أمريكية في طبعتها الثانية. وقد ظهر وجود اختلاف في تعريف المصطلحات الأجنبية تصل نسبته إلى ٥٠٪، ومعنى هذا أن الاتفاق كان على نصف عدد المصطلحات.

٢- من خلال مقارنة المعاجم الثلاثة لعلم المكتبات والمعلومات ظهر أولاً ضعف في قدرة هذه المعاجم على تغطية كل المصطلحات الأجنبية. (انظر نتائج التغطية). كما ظهر أيضاً أن الاختلاف في تعريب المصطلحات الواردة يصل إلى نسبة تزيد على ٤٠٪ من مجموع المصطلحات التي قورنت. لكن هل هذا هو كل الاختلاف بين المكتبيين العرب في تعريب المصطلحات؟.

وقد وجد الباحث من خلال اتصاله بمهنة المكتبات والمعلومات قارئًا وكاتبًا ومترجمًا وباحثًا ومدرساً ومشاركًا في ندوات واجتماعات متخصصة أن حجم الاختلاف أكثر من هذا لأن أي عينة جزئية ماهي إلا استقراء تقريبي، لا يمكن أن تعبر عن كل مجتمع البحث. وعلى هذا الأساس رأى الباحث أن يدعم الدراسة بمزيد من الاستقصاء الذي يعتمد أيضًا على المقارنة في ثلاثة اتجاهات تؤكد أن حجم الاختلاف أكبر من النتائج السابقة في البحث.

أ- الاختلاف بين المعاجم ومصادر أخرى

بتتبع المصطلحات الواردة في قائمة المقارنة بين المعاجم نجد مصطلحات ظهرت بألفاظ أخرى في الأدب المكتبي، ومنها: Cassette فقد عربت في اثنين من المعاجم بلفظ «كاسيت» وهذا شائع الاستخدام في الأدب المكتبي وتجمع على «كاسيتات» إلا أن الدكتور سعدالهجرسي يعربها بلفظ «حويفظة» وهذا يختلف عما ورد في اثنين من المعاجم. أما لفظ Filmloop فقد جاء في المعجم الموسوعي بلفظ «فيلم دوار/حلقي» فقط، غير إنه لم يرد في المعجمين الآخرين، إلا أن الدكتور الهجرسي ترجمها باسم «مقطع فيلم». أما كلمة Multi - media فإنها وردت في اثنين من المعاجم بمسميات هي:

وسائل متعددة.

متعددة الوسائل.

وسائل متنوعة.

إلا أن الدكتور سعد الهجرسي ترجمها باسم «مزيج مواد» كما نجد أن الأستاذ محمود أتيم يساوي بينها وبين كلمة "Kit" في تعريبه لقواعد الفهرسة الأنجلو - أمريكية فيقول إنها مادة تشتمل على صنفين ماديين أو أكثر، لا يعرف أي منها هو المكون البارز للمادة. وتسمى أيضاً "Multi media".

ولا يظهر أن هذا التعريف دقيق، لأن كلمة "Kit" عادة تعني مجموعة متآلفة من المواد توضع عادة في حافظة وتستخدم لغرض محدد، بينما Multi- Media مجموعة أوعية بأشكال مختلفة متوافرة في مكتبة أو مركز وسائل، ولا يشترط أن تجتمع في حافظة، وقد تكون في موضوع معين كشريط تسجيل وكتاب وخارطة تبحث في موضوع واحد أو في عدة موضوعات.

فإذا أضيفت هذه المصطلحات التي وردت بألفاظ تختلف عما جاء في المعاجم وفي عينات الدراسة الأخرى فإن نسبة الاختلاف ترتفع عن النسبة التي أشرنا إليها من قبل، والتي تصل إلى ٥٠٪ في النص المترجم و٤٢,٥٪ في دراسة المعاجم.

ب : الاختلاف بين الأفراد

أسهم عدد من المكتبيين العرب بجهودهم في التعريب والتأليف والبحث والدراسة في مجال المكتبات والمعلومات، وبدأ ذلك الجيل الأول وفي مقدمتهم الدكتور أحمد أنور عمر والدكتور محمود الشنيطي والدكتور سعد محمد الهجرسي مرحلة التأليف والترجمة فكان لأعمالهم في تلك المرحلة، وبالتحديد في بداية الستينات الميلادية، أهمية كبرى نظراً لافتقاد أدوات العمل الرئيسة. فترجم محمود الشنيطي وأحمد كابش الطبعة الموجزة من تصنيف ديوي العشري عام ١٩٦٠م وأصدر مع محمد المهدي قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية في طبعتها الأولى عام ١٩٦٢م. وقد سدت هذه الأعمال فراغاً كبيراً نظراً لعدم توافر أدوات عمل مناسبة لتنظيم المكتبات في ذلك الوقت.

ومع انتشار مدارس أقسام المكتبات والمعلومات في الوطن العربي تأهل عدد كبير من المكتبيين والموثقين العرب لدرجة أنهم يحسبون بالآلاف، هذا بالإضافة إلى ابتعاث مئات من العرب إلى بعض دول أوربا والولايات المتحدة لدراسة هذا التخصص. وفي السنوات الأخيرة (حتى ١٩٩٠م) حصل عشرات منهم على درجة الدكتوراه ومئات منهم عل درجة الماجستير، إلا أن الذين شاركوا منهم في التأليف والبحث والتعريب هم نخبة، أكثرهم من هيئات التدريس بالجامعات العربية والباحثين في المراكز المتخصصة.

وقد أسهم بعضهم منذ البداية في ترجمة أو تعريب مصطلحات أجنبية في تخصص المكتبات والمعلومات فاستقرت وشاع استخدامها، ومع ذلك نجد بعض المكتبيين العرب ممن جاءوا فيما بعد يعطون لبعضها تسميات أخرى. ويتميز هذا الاتجاه بالتشدد في موقف يختلف عن آراء الأغلبية، وهو - في نظري - أبرز أنواع الاختلافات لأنه يوحي بالاختلاف بين المكتبيين العرب وعدم تغليب الاتجاه نحو توحيد المصطلحات على حساب الموقف الفردي، وعادة يظهر الخلاف الحاد حول مصطلحات يكثر استخدامها. ومن المصطلحات التي تظهر الاختلاف الواضح ما يأتي:

١- BIBLIOGRAPHY

عرف المكتبيون العرب لفظ ببليوجرافيا منذ عشرات السنين، وأقدم عمل عثر فيه الباحث على هذا المصطلح هو جداول التصنيف العشري لديوي الذي ترجمه معدلاً للمكتبات العربية محمود الشنيطي وأحمد كابش عام ١٩٦٠م أي منذ ثلاثين سنة. ولايزال هذا التصنيف مستخدماً في المكتبات العربية إلى الوقت الحاضر (١٩٩١م) ويتوقع استمرار استخدامه. وبالتالي فإن هذه المصطلح يتردد في كل المكتبات التي تستخدم ديوي وهي كثيرة حيث نجده في فهارسها وعلى رفوف الكتب. كما أن هذا اللفظ مستخدم على المستوى الفردي والرسمي بشكل شبه جماعي، كما تردد في أعمال بعض المؤتمرات مثل: مؤتمر الإعداد الببليوجرافي العربي الأول الذي عقد في الرياض عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) والمؤتمر الببليوجرافي العربي الثاني الذي عقد في بغداد عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م).

كما نجد أغلب الدراسات والمؤلفات والرسائل الجامعية تستخدم ببليوجرافيا. ومع كون ببليوجرافيا لفظًا أجنبيًا فإنه ليس أول لفظ دخيل، فقد استوعبت اللغة العربية ألفاظًا عديدة مثل: فلسفة، موسيقى، جغرافيا، فهرس. كما عربت هذه اللفظة من قبل مجمع اللغة العربية في القاهرة وظهرت في المواصفات القياسية العربية.

ورغم شيوع استخدام كلمة «ببليوجرافيا» فإننا نجد عددًا من اللغويين والمكتبيين ومنهم الدكتور حشمت قاسم الذي يتجه إلى استخدام لفظ "وراقة" ويؤكد على استخدامه في مؤلفاته وكتبه المترجمة. ويبرر اتجاهه بأن "وراقة" لها نفس مدلول «ببليوجرافيا» وعلينا أن نستخدم اللفظ العربي، كما أن المصطلح الأجنبي Bibliography له مشكلات في الاستخدام منها اختلاف شكل الكتابة (ببليوجرافيا، بيبليوجرافيا، ببليوغرافيا، ببليوغرافية).

ويذكر سعود الحزيمي أن لفظ وراقة لم يكتب له الشيوع والانتشار بسبب محدودية مدلوله وكونه يقتصر على أحد المعاني التي تدل عليها كلمة ببليوجرافيا(١٧).

ونحن لن ندرس في هذا البحث مدى صلاحية لفظ "وراقة" لتقابل اللفظ الأجنبي "ببليوجرافيا" لأن ذلك لايدخل في إطار هذا البحث. إنما ننظر إلى الأمر كمؤشر على وجود اختلاف له تأثيره السلبي على الاتجاه إلى توحيد المصطلحات في هذا التخصص.

٢- AUTHORITY FILE

اهتم المكتبيون العرب اهتمامًا صريحًا وبارزًا بتوحيد مداخل المؤلفين في الفهارس. وكان هذا الأمر محل نقاش متواصل خلال العقود الثلاثة الماضية منذ أن وضع الدكتور محمود الشنيطي في عام ١٩٦١م قائمة بمداخل المؤلفين تحتوي على ٨٣٢ اسمًا. ومع أهميتها فقد كانت غير كافية مما جعل المفهرسين يلجأون إلى كتب التراجم العامة والمتخصصة مثل الأعلام للزركلي والطبقات الكبرى

---

(١٧) سعود بن عبدالله الحزيمي، المراجع العربية (الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م) ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

لابن سعد وغيرها. وفي عام ١٤٠٠هـ(١٩٨٠م) ظهر عمل أشمل هو(مداخل المؤلفين والأعلام العرب) إعداد ناصر محمد السويدان ومحسن السيد العريني ضم أكثر من تسعة آلاف اسم. كما وضع فكري الجزار"مداخل المؤلفين والأعلام العرب" صدر منه الجزء الأول(من حرف الألف إلى حرف الزاي) في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.

وقد عرفت مثل هذه المراجع أو الأدوات المتخصصة من قبل المكتبيين العرب باسم قائمة الاستناد Authority Iist أو ملف الاستناد Authority file لأسماء المؤلفين والأعلام المستخدمة في مداخل الفهرسة. واستمرت هذه التسمية واستقرت في البحوث والدراسات، إلا أننا نفاجأ في عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، أثناء اجتماع خبراء مداخل الأسماء العربية الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع المركز الوطني للتوثيق بالرباط- في الفترة ٢١-٢٦ أكتوبر ١٩٨٥م الموافق ١١-١٥ صفر ١٤٠٦هـ بأن الأستاذ محمود أتيم يستخدم مصطلحاً جديداً وهو"الملف الأستاذ" بدلاً من ملف الاستناد رغم أن البحوث والدراسات المقدمة للاجتماع كانت تستخدم لفظ"الاستناد" ومنها:

- الضبط الاستنادي للأسماء العربية/ دكتور محمد فتحي عبد الهادي.
- التحقيق الاستنادي: أسسه ومنزلته من النظم المحسبة/ عبد العزيز عبيد.

وعند مناقشة محمود أتيم في إصراره على هذا التغيير قال إنه اقتبس هذا المصطلح من مجال المحاسبة، حيث يستخدم"الملف الأستاذ" كمرجع معتمد للمحاسبين. وقد استمر أتيم في استخدام هذه التسمية في الأعمال التي قام بإعدادها في السنوات الأخيرة بتكليف من بعض المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية ومنها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (ASMO) وتشمل أعمالاً ببليوجرافية. فالمواصفات سبق ذكرها في هذا البحث ونشير هنا إلى الأدلة والأعمال التي أشرف على إعدادها بتكليف من مركز التوثيق والمعلومات، وهي:

١- الدليل العملي للتحليل الموضوعي والتكشيف.

٢- بناء المكانز وتطويرها.

٣- الدليل العملي لإعداد التسجيلات الببليوغرافية لنظم المعلومات.

٤- الدليل العملي لتصنيف الملفات الصحفية والمواد المكملة لها.

٥- مكنز الجامعة.

ففي هذه الأعمال التي قامت بإعدادها وإصدارها تلك الهيئات الرسمية تستخدم الألفاظ والمصطلحات التي يقتنع بها من مثل(الملف الأستاذ) حتى وإن كانت مختلفة عن المصطلح الدارج بين المكتبيين. وهذا يسهم في زيادة اختلاف المصطلحات، لذا فالمنظمات العربية تتحمل بدورها نصيباً وافراً من المسئولية عن هذه الاختلافات لأنها تعتمد وتصدر أعمالاً ببليوجرافية تحمل صفة الرسمية مع أنها تمثل آراء فردية.

ويؤكد رشيد عبد الحق في دراسة عن المصطلحات العربية في علوم المعلومات دور الأفراد في تعدد المصطلحات مشيراً إلى أن هناك بعض المصنفين يعطي أكثر من مقابل واحد للمصطلح الأجنبي، ولعله يستعمل ذلك قصد التوضيح، ويعلل ذلك بأن بعض المصنفين يرى أنه من الضروري إيراد كل المقابلات العربية للمترادفات المصطلحية الأجنبية الدالة على مفهوم واحد. ثم يخلص رشيد عبد الحق إلى أن من الأفضل وضع حد لهذه الفوضى والاقتصار على ترجمة أو وضع مقابل للمفهوم لا للفظ الأجنبي لأن اللغات التي تنقل عنها العربية لا تخلو من ترادفات ومشتركات لفظية، وإذا نقلنا الألفاظ ولو كان ذلك بأدق الطرق وأحسن الوسائل فلا بد أن نقع في الترادف اللفظي الذي يجب تحاشيه دائماً (١٨).

ونخلص من هذا إلى أن الأفراد تقع عليهم مسئولية في ظهور اختلاف

(١٨) رشيد عبد الحق، المصطلحات العربية في علوم المعلومات: دراسة لغوية وتطبيق على ألفاظ الفهرسة والفهارس (تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، ١٩٨٣م) ص ١٩١.

المصطلحات. وقد يكون من الأسهل التحكم في أعمال الهيئات والمنظمات في حين يصعب ضبط نشاط الأفراد.

ج: الاختلاف في أعمال الهيئات والمنظمات

لايقتصر التباين والاختلاف في تعريب المصطلحات على الأفراد بل هو يشمل الهيئات والمنظمات العربية. ويتمثل هذا الاختلاف فيما يصدر عن هذه الهيئات. وقد وجد أن الاختلاف يظهر بين أعمال الهيئة الواحدة، كما يظهر بين هيئة وأخرى.

١ - اختلاف الأعمال الصادرة عن المنظمة الواحدة

تعدُّ قواعد الفهرسة الأنجلو- أمريكية وتقنينات الوصف البيبليوجرافي من أبرز الأعمال التي جرى تعريبها. ففي القاهرة كلفت المنظمة الدكتور سعد الهجرسي للقيام بهذا الأمر وعندما انتقلت إلى تونس كلفت أشخاصًا آخرين. ولم يقتصر الأمر على تعدد التكليف بل اختفت شخصية المنظمة عندما ترك للمعرب أن يسجل المصطلحات التي يراها. ونشير هنا إلى بعض الاختلافات بشأن بعض المصطلحات:

Kit وضع له الدكتور الهجرسي لفظ "توليفة" ثم جاء أتيم فأعطى له لفظ "وسائل متنوعة"ثم اختار له صدقي دحبور في تدوب (م غ ك) مصطلح "حقيبة" وتكررت في المصدر نفسه باسم "حقيبة تعليمية".

كما أن General Material Designation عربت بصيغ مختلفة منها:

- تأشيرة الوعاء العامة(الهجرسي).
- التحديد العام للمادة(أتيم) في القواعد وفي تدوب(ع).
- بيان عام للمادة في تدوب(ك) تعريب محمود أتيم، وفي هذا نجد محمود أتيم يضع لها في عملين صيغتين مختلفتين، وهذا يعني أن المصطلحات المعربة في

أعمال المنظمة الواحدة وأعمال الشخص الواحد قد تختلف.

كما ظهر تعريب مصطلح: Physical Description في قواعد الفهرسة الأنجلو – أمريكية والتقنينات المعربة الصادرة عن المنظمة بلفظ"الوصف المادي". ولكننا نجد إنه عندما عرب التقنين الدولي للوصف البيليوجرافي(د) بواسطة محمود الأخرس والمركز الوطني للتوثيق في الرباط أصبح هذا المصطلح يعرف باسم: التوريق (الوصف الشكلي).

٢ – الاختلاف بين هيئة وأخرى

يستنتج من تتبع الأدب المكتبي وجود اختلاف في تعريب المصطلحات بين الهيئات العربية المهتمة بالتعريب بشكل عام وبمجال المكتبات والمعلومات بصفة خاصة. ومن خلال مقارنة المصطلحات التي أقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة بتلك المصطلحات التي ظهرت في المواصفات القياسية العربية نجد نماذج من هذه الاختلافات. من بينها المصطلحات التالية:

المصطلح	تعريب مجمع اللغة	تعريب هيئة المواصفات
Cassette	حويفظة	الكاسيت
STANDING ORDER	طلبات قائمة	الطلب المستمر
APERTURE CARD (S)	بطاقة الكوة	البطاقة ذات الفتحة
Acronym (S)	التسمية المنحوتة	الحروف الاستهلالية

وفي ضوء مثل هذا الاختلاف يقع المكتبيون في حيرة من أمرهم عند استخدام مصطلحات معربة تقوم بها هيئات علمية يثقون بها فإقرار مجمع اللغة العربية لمصطلح يدل على صلاحية استخدامه وتداوله، ولكن تعريبه بطريقة مختلفة من قبل هيئة مثل المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي تعد الجهة التي تضع المعايير والمواصفات القياسية في مجالات متنوعة مثل الصناعة والتجارة والإدارة والتوثيق والمعلومات يسبب لهم نوعًا من الإرباك، وبالتالي فإننا لانستطيع لوم

الأفراد إذا حصل اختلاف بينهم مادامت الهيئات العربية لم تستطع أن تنسق فيما بينها بحيث تقدم للمستخدم مصطلحات موحدة.

ولا يقتصر الاختلاف بين المنظمات والهيئات العلمية على إيجاد المقابل العربي، بل إنه يشمل أيضًا النقحرة(النقل الصوتي للحروف) حيث نجد تباينًا في صياغة بعضها في الأعمال الصادرة عن المنظمات العربية مثل Bibliography. إذ أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة نقحرتها بالحروف "ب ب ل ي و ج ر ا ف ي" واستخدمها الدكتور سعد الهجرسي عند تعريب تقنينات الوصف الببليوجرافي بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عندما كانت المنظمات في القاهرة. وعند انتقال المنظمة إلى تونس كلفت مجموعة أفراد بتعريب مجموعة التقنينات الدولية للوصف الببليوجرافي فظهر المصطلح بنقحرة مختلفة(ب ي ب ل ى و غ ر ا ف ي) والفرق واضح بزيادة الحرف "ي" بين البائين وإبدال الحرف "ج" بالحرف "غ".

ومن خلال شيوع لفظ Bibliography في الأدب المكتبي العربي فإن الاستخدام الأكثر شيوعًا هو "ببليوجرافيا" أي عدم ذكر حرف "ي" بعد الباء في البداية وتحويل الحرف G إلى "ج" بالعربية، ويؤكد ذلك الأستاذ أحمد شفيق الخطيب بقوله في كتابة الأصوات غير الموجودة في العربية: هناك شبه إجماع على استخدام الحرف "ب" ليقابل الحرف "P" والحرف "ف" ليقابل الحرف "V"، والحرف "ج" ليقابل الحرف "G" حين يلفظ كالجيم المصرية- فنكتب: بنسلين وفلط وجاليوم. وحيث يختلف نطق اللفظ المعرب في اللغات الأجنبية يرجح النطق الأسهل، فيقول: فبرين لا فايبرين وتوليب لا تيوليب"(١٩).

ويتضح من هذا أن استخدام لفظ "ببليوجرافيا" أشهر وأفضل من الصيغة الثانية "بيبليوغرافيا" لشيوع استخدامه وسهولة نطقه لأن ببليو أسهل نطقًا من بيبليو. ومعنى هذا أن المنظمة أسهمت في وجود الاختلاف في استخدام المصطلحات.

---

(١٩) أحمد شفيق الخطيب، المرجع الأسبق ص ٣٩.

ويرى الباحث أن تفاوت المصطلحات في الأعمال الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ناتج عن الآراء الفردية المختلفة للأشخاص الذين قاموا بالتعريب، وأنه ليس هناك إطار عام رسمته المنظمة لتحديد المصطلحات، وإذا نظرنا إلى هذا اللفظ المعرب في الأعمال الصادرة عن منظمة أخرى وهي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس فإننا نجده بصيغة "ببليوغرافيا" في كل المواصفات القياسية العربية وهو يعد شكلاً ثالثًا لتعريب المصطلح. ويستنتج من هذا وجود التفاوت بين أعمال المنظمة الواحدة من جهة وبين المنظمات العربية من جهة أخرى.

في ظل هذا الاختلاف في تعريب المصطلحات الأجنبية نتساءل عن دور الهيئات العلمية العربية المسؤولة عن التعريب وفي مقدمتها مجامع اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب في الرباط كما أننا نتساءل عن مدى تحقيق المجامع للهدف الرئيسي منها والذي يشير إليه عبد المنعم الكاروري بقوله: إن فكرة ربط اللغة العربية بالعصر ومواكبتها لتطور الحياة العلمية وبالقدرة على التعبير عن مصطلحاتها كانت هي الهدف الأساسي لإنشاء مجامع اللغة العربية. وكان أولها المجمع العلمي العربي بدمشق الذي تأسس سنة ١٩١٩م ثم تأسس مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٣٢م وكان ثالث المجامع العربية المجمع العلمي العراقي الذي تأسس سنة ١٩٤٧م(٢٠).

وما ذكر عن عدم الالتزام بتطبيق المصطلحات المعربة ليس رأي الباحث وحده، بل إن المجامع العربية نفسها أقرت بذلك. فقد دعا مجمع اللغة العربية بدمشق إلى أن تلتزم الحكومات العربية باستعمال تلك المصطلحات المعربة دون غيرها، في إداراتها ومحاكمها ومدارسها الرسمية والأهلية(٢١).

ويظهر من العرض السريع لدور مجامع اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب أن هناك جهوداً بذلت لتعريب المصطلحات. ولكننا قد نتساءل عن مدى

---

(٢٠) عبدالمنعم الكاروري. المرجع االسبق ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٢١) المرجع السابق، ص ٢٨٩.

شمولية التغطية لكل المصطلحات في مختلف التخصصات، وهي قضية خارج إطار هذا البحث الذي يهدف أولاً إلى معرفة مدى تطبيق ما عرف من مصطلحات. فتشير الدلائل إلى أن نسبة كبيرة من المصطلحات المعربة من مجامع اللغة العربية ومن مكتب تنسيق التعريب لا يؤخذ بها. بمعنى آخر أنها لا تطبق سواء في التحدث أو في التأليف أو في أي استخدامات أخرى. وهناك أسباب أدت إلى هذا من بينها:

١- عدم كفاية التعريف بها.

٢- عدم توفر الاقتناع بها من قِبَل المتخصصين، ويحصل هذا أكثر إذا اعتمد اللغويون على تحديد مدلول المصطلح دون الأخذ في الحسبان آراء المتخصصين، لأنه ثبت أن المعرفة بطبيعة الموضوع ضرورية للتمكن من فهم مدلول المصطلح بدقة.

٣- وجود فرق في الوقت بين ظهور المصطلح الأجنبي وقيام المجامع بتعريبه حيث يكون قد شاع استخدامه فيصعب تقبل المستخدمين لبديل عربي له.

٤ - أن الأخذ بالمصطلحات المعربة يحتاج إلى التزام أو بمعنى آخر إلزام الناس بتطبيقها. ومن القنوات التي تجعل الناس يتقبلون المصطلحات التزام الهيئات الحكومية بهذه، المصطلحات المعربة في أعمالها الرسمية.

والسبب الأخير جدير بالاهتمام من وجهة نظر الباحث. فمثلاً وقع إجماع على استخدام لفظ"برقية" لمصطلح Telegram ولكن شاع في الوقت الحاضر لفظ"تلكس" Telex فلماذا لا يعرب إلى برقية سريعة حيث أن الفكرة واحدة، مع أن الأخيرة أقرب إلى سرعة البرق من البرقية العادية التي تستغرق ساعات وربما أياماً إلى أن تصل إلى المستفيد.

وقد كان للمجامع العربية جهود في مجال التعريب، تمثلت في قرارات وبحوث ودراسات نشرت في محاضر الجلسات، ونشرت كذلك في المجلات التي يصدرها كل مجمع بالإضافة إلى قيام بعض المجامع بإعداد معاجم متخصصة.

وتتفاوت المجامع في نشاطها، إلا أن الملاحظ عدم قدرتها على ملاحقة المصطلحات وتعريبها في الوقت المناسب بالإضافة إلى افتقارها إلى التنسيق بينها. ويذكر الكاروري أن المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط من أكثر هذه المجامع عناية بأمر المصطلحات العلمية ويشير إلى أن المنهج العام لهذا المكتب هو جمع المصطلحات العربية التي تنشرها المجامع اللغوية في العالم العربي وبعض المصطلحات الأجنبية، التي تستخدم في بعض جامعات الأقطار العربية، ليتولى نشرها في معاجم صغيرة أو قوائم، ثم يرسلها للمراكز العلمية في الأقطار العربية، ليتلقى بعد ذلك ملاحظات تلك المؤسسات العلمية، ثم ينشر معجمه في صورته النهائية موحدًا بذلك بين مصطلحات العالم العربي. ويرى عبد المنعم الكاروري "أن صعوبة هذا المنهج الذي اخطته المكتب الدائم لتنسيق التعريب جعلت بعض الهيئات العلمية تعرض عنه" (٢٢).

---

(٢٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفصل الثالث

النتائج والأسباب والحلول المقترحة

الفصل الثالث

النتائج والأسباب والحلول المقترحة

أولاً : أهم نتائج البحث

١- يتبين لنا من خلال ماطرح سابقًا أن هناك اختلافًا كبيرًا في تعريب المصطلحات يصل إلى نصف عدد المصطلحات المستخدمة في هذا المجال ويتضح ذلك من المؤشرات التالية:

أ- وصل الاختلاف إلى ٥٠٪ من واقع مقارنة تعريب نص من قواعد الفهرسة الأنجلو- أمريكية من قبل اثنين من المكتبيين العرب .

ب - بدراسة التوافق والاختلاف من خلال العينة التي اختارها الباحث وجد أن الاتفاق بين المعاجم الثلاثة ثنائية اللغة(إنجليزي- عربي) كان في أحد عشر مصطلحًا من عشرين مصطلحًا وجدت في كل المعاجم أي أن الاتفاق كان بنسبة ٥٥٪ والاختلاف يمثل نسبة ٤٥٪. في حين أن المصطلحات الواردة في معجمين اثنين(من المصطلحات المسجلة في قائمة عينة الاختيار) والتي بلغت عشرة مصطلحات فقط، حصل الاتفاق بين المعجمين في ستة مصطلحات بنسبة ٦٠٪ وهذا يعني أن الاختلاف يصل إلى ٤٠٪. ويأخذ متوسط الاختلاف بين ما ورد في المعاجم الثلاثة وبين ما ورد في اثنين وهو(٤٥٪ و٤٠٪) فإن معدل الاختلاف يصل إلى ٤٢,٥٪.

جـ- بالنظر إلى بعض المصطلحات التي وردت في المعاجم(من واقع عينة الدراسة) ومطابقتها مع ما ورد في بعض أعمال الأفراد والهيئات(انظر في هذا البحث القسم الخاص بالمصطلحات في مصادر أخرى) وجد أن بعض

المصطلحات وردت بألفاظ مختلفة. وهذا يدل على أن نسبة الاختلاف تزيد على النسبة التي ظهرت في دراسة المعاجم المتخصصة وهي٥.٤٢٪ المذكورة في الفقرة السابقة.

د ـ هناك اختلافات أخرى بين أعمال الأفراد(لا تشمل المعاجم) وبين أعمال صادرة من الهيئات إلا أنه لم يتم قياسها بالتحديد، بالرغم أنها تؤكد أن الاختلاف يزيد على النسبة التي ظهرت عند مقارنة المعاجم والنص المترجم.

هـ ـ يستنتج من الدلائل السابقة أن نسبة الاختلاف بين المكتبيين في تعريب المصطلحات الأجنبية تصل إلى ٥٠٪ وهذه نسبة كبيرة.

٢- يلاحظ وجود الاختلاف في تعريب المصطلحات على كافة المستويات ،وهي:

أ ـ اختلاف المصطلحات في أعمال الفرد الواحد.

ب ـ اختلافها بين الأفراد، بما في ذلك الاختلاف الوارد في المعاجم المتخصصة.

جـ ـ اختلافها في أعمال المؤسسة أو المنظمة الواحدة.

د ـ اختلافها بين منظمة وأخرى.

٣- أن المعاجم المتخصصة ثنائية اللغة كانت هي أكثر الوسائل المتاحة لتوثيق المصطلحات. ولكن هذا لا يعني اشتمالها على كل المصطلحات أو نسبة كبيرة منها، لأنه لم يتم حصر مصطلحات المكتبات والمعلومات حتى الآن، لنتمكن من معرفة مدى شمول تغطية المعاجم. كما أظهرت الدراسة أن كل المعاجم المتخصصة في المكتبات والمعلومات هي جهود أفراد، فلم تقم أية منظمة أو هيئة بإعداد معجم متخصص في هذا المجال.

٤- لم يتبين من الدراسة التزام أية مؤسسة أو منظمة بمسؤولية تعريب مصطلحات المكتبات والمعلومات. أي أن تناثر جهود المؤسسات والمنظمات العربية مؤشر واضح على أن الجهود تفتقر إلى التنسيق.

ثانياً : أثر اختلاف المصطلحات

وبما أن قضية التعريب تعد قضية عربية عامة شائكة، فقد بذلت جهود كبيرة منذ عشرات السنين لتعريب المصطلحات، أثمر عمل بعضها في حين تعثرت خطى البعض الآخر، وثالثة أصابها الفشل، تمامًا ويمكن أن نشير إشارة سريعة إلى نماذج منها فيما يلي:

- مسميات نجح تعريبها نجاحاً تاماً مثل سيارة، قطار، إذاعة، برقية.
- مسميات تعثر استخدامها بين من يأخذ بالمقابل العربي وبين من يأخذ بالمصطلح الأجنبي المعرب مثل التراوح بين كلمتي هاتف وتلفون، أو بين كلمتي حاسب(أو حاسوب) وكمبيوتر.
- مسميات فشل استخدام المقابل العربي لها وترك جانبًا ليشيع استخدام المصطلح لأجنبي غالبًا مثل تلفزيون مع أنه عرب بلفظ تلفاز.

وقد أدرك العرب وجود هذا الاختلاف وما له من سلبيات وأضرار. تؤكد ذلك بعض الدراسات في اللسانيات. فقد بينت إحدى الدراسات أن تعدد وجوه التعريب للمصطلح الواحد في الوطن العربي أحدث بلبلة واضطرابًا. وأن هذه المشكلة تطرح على المشتغلين بدراسة اللغة واجبًا يقتضي منهم السير في طريق التوحيد و التنسيق في استخدام المصطلح(٢٣).

ويعيش علم المكتبات والمعلومات في ظل هذه القضية العامة التي يعدُّ هو ذاتة طرفًا فيها، ويدرك المتخصصون في هذا المجال ضرورة التنسيق لتوحيد المواقف بدلاً من الاختلاف. وإذا نظرنا إلى الواقع نجد أن الاختلاف في التعامل مع المصطلحات الأجنبية له أضرار وسلبيات كثيرة منها:

١ - إن عدم الاتفاق على تعريب المصطلحات يجعل المكتبيين العرب لا يتكلمون بلغة واحدة يفهمها ويستخدمها الجميع، وهذا الوضع يجعلهم لا ينطلقون سريعاً

---

(٢٣) سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م) ص ٥٣.

إلى الأمام، لأن كل شخص يقوم بتعريب أي عمل قد يختار مفردات وتعبيرات جديدة، وقد لا يحاول الاستفادة من جهود الآخرين وتقبل ما جاءوا به من آراء، وما وضعوه من مصطلحات. والاستمرار في هذا الاتجاه يعني أننا نكرر أنفسنا أو نتقدم ببطء، وفي حالات أخرى نهدم ما بناه الآخرون.

٢- يسبب هذا الوضع تداخلاً في المصطلحات، خاصة المستخدم الذي لا يجيد اللغة الأجنبية لأنه يقع في حيرة فلا يعرف إن كان ما يظهر في كل هذه الكتب والمراجع من تعدد للمصطلحات هي مترادفات للمصطلحات نفسها التي يعرفها أم أنها مصطلحات جديدة.

٣- يعدُّ هذا الوضع عائقا في سبيل تقبل الاتجاهات الجديدة التي ظهرت في تخصص المكتبات والمعلومات، لأن الذين لا يجيدون لغات أجنبية، ويعتمدون على ما يترجم لهم، سيجدون أن ما يعرض لهم يظهر بصيغ قد تكون غير مفهومة، لأنها متباينة بين مصدر وآخر.

٤- توجد صعوبات تظهر بشكل خاص في الفهرسة الموضوعية والتكشيف التي تعتمد المداخل فيهما على صياغة الواصفات ورؤوس الموضوعات العربية. وتبدو الصعوبة في كثرة المترادفات للمصطلح الواحد.

٥ - قد تدل هذه الاختلافات على عدم استقرار هذا التخصص، خاصة في العالم العربي ومدى جدارته باستحقاق صفة(علم) لأن هناك جدلاً في هذه المسألة خاصة بعد ظهور الحاسب الآلي واستخدامه في خزن واسترجاع المعلومات، وهل يتم فصل علم المعلومات عن علم المكتبات أم أنهما مترابطان؟(٢٤).

ويؤكد على الصوينع هذه الأضرار والسلبيات بقوله: "إن اختلاف المصطلحات- كما رأينا- يؤدي إلى اختلاف المدلولات أحيانًا، وبالتالي إلى صعوبة تحديد مفاهيم مشتركة بين المرسل والمستقبل في عملية تبادل المعلومات على

(٢٤) نظمت مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض في ١٠/٦/١٤١٠هـ حلقة نقاش حول علاقة المكتبات ودراساتها بقضايا المعلومات وتقنياتها وانعكاس ذلك على برامج التأهيل.

مختلف الوسائط ولمختلف الأغراض البحثية والتعليمية. ونجد من نتيجة ذلك إحجام المتخصصين أو تخوفهم من خوض غمار الترجمة، مما أدى إلى تأخر حقل المكتبات والمعلومات عن تخطي مرحلة تأليف الكتب الدراسية أو المواد الأولية البسيطة» (٢٥).

ثالثاً : أسباب الاختلاف

هناك أسباب عديدة أدت إلى بروز ظاهرة الاختلاف في تعريب المصطلحات الأجنبية، منها أسباب تتعلق بالتعريب بصفة عامة، ومنها ما يتعلق بحقل المكتبات والمعلومات بصفة خاصة. وفي رأي الباحث أن من بين أهم هذه الأسباب مايأتي:

١- الفردية :

وهي تعد من الأسباب الرئيسة لهذه الظاهرة. فأكثر الأعمال المعربة هي اجتهادات يقوم بها أفراد. ومع أن الجهود والمبادرات الفردية تستحق التقدير لأنها تسهم في سد بعض جوانب النقص، إلا أن لها من جهة أخرى سلبيات كثيرة، أبرزها عدم توحيد المصطلحات أي بمعنى عدم الثبات على إعطاء لفظ واحد للمفهوم الواحد، مما يسبب خلطًا أو حيرة لدى المستفيد، نظرًا لتعدد المصطلحات المستخدمة. والمقصود بالفردية هنا المعنى الشامل، فقد لا يلتزم الفرد الواحد بمصطلحات ثابتة في كل أعماله، والفرد يختلف مع غيره. كما أن المنظمات والهيئات العربية تمثل الفردية بتفاوت المصطلحات المعربة في أعمالها وافتقاد التنسيق بين مؤسسة وأخرى.

وقد رأى مصطفى الشهابي" أن وضع المصطلحات نفسه سيظل مدة من الزمن عملاً من أعمال الأفراد لا من أعمال المجامع اللغوية وحدها. وما دام الأمر على ما ذكرت يكون من المحتم حصول اختلاف حول الألفاظ العربية الدالة على معنى علمي واحد. لأن لكل عالم من علمائنا القادرين على وضع المصطلحات رأيًا خاصًا في معالجة كل لفظة علمية أعجمية كاللجوء في نقلها إلى

---

(٢٥) علي السليمان الصوينع «مفارقات المصطلح في علم المكتبات والمعلومات» مكتبة الإدارة، مج ١٣، ع ٢ جمادي الأولى ١٤٠٦هـ/يناير ـ فبراير ١٩٨٦م، ص ٤٥.

العربية بالترجمة أو الاشتقاق أو المجاز أو النحت أوالتعريب. ثم أن أذواق هؤلاء العلماء تختلف أيضاً"(٢٦).

٢- ضعف الإحاطة بالمصطلحات

إذا نظرنا إلى قضية تعريب المصطلحات بصفة عامة سنجد أن المجامع اللغوية والهيئات المهتمة بالتعريب بذلت ولاتزال تبذل جهداً طيباً في التعريف بالمصطلحات المعربة، وما يكتب من دراسات حولها، وتتمثل هذه الجهود في دوريات المجامع مثل مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، واللسان العربي التي تصدر عن مكتب تنسيق التعريب في الرباط، وكذلك فيما نشرته هذه المجامع والهيئات من قوائم ومعاجم، وفيما هو في طور الإعداد.

إلا أن الملاحظ أن هذه الدوريات وقوائم المصطلحات والمعاجم يتم توزيعها على نطاق محدود، مما يؤدي إلى ضعف إحاطة الباحثين في البلاد العربية بالمصطلحات المترجمة أو المعربة. ولاشك أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى مشكلة التوزيع في العالم العربي، التي يعاني منها الكتاب معاناة صعبة بحيث لاتصل مطبوعات مشرق العالم العربي إلى مغربة إلا قليلاً، والعكس صحيح كذلك. كما أن توزيع المطبوعات يتركز عادة في محيط البلد الذي تنشر فيه والمناطق المجاورة له.

وقد أكد جملة من الباحثين على موضوع ضعف الإحاطة بالمصطلحات المعربة، ومن بينهم الدكتور على القاسمي الذي يرى أن المصطلحات العلمية والتقنيات الجديدة قد تبقى حبرا على ورق، أي في بطون المعاجم والكتب، في حين يستخدم الناس ومستعملو المصطلحات كلمات غيرها. ويمكن رد هذه الظاهرة المؤسفة إلى أسباب عديدة منها:

ـــ يحدث كثيراً أن الجمهور- وبشكل تلقائي- يستخدم مصطلحاً يفي بالغرض، ولكن واضعي المصطلحات ليسوا على علم به أو أنهم أهملوه لسبب أو لآخر.

---

(٢٦) مصطفى الشهابي «توحيد المصطلحات العلمية في البلاد العربية» مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة) جـ ١١، ١٩٥٩م، ص ١٥٩.

وبعبارة أخرى أن المعجميين والأكاديميين لم يجروا مسحاً لما هو مستعمل فعلاً من مصطلحات في كل حقل من حقول العلم والتكنولوچيا، قبل أن يقدموا على وضع مصطلحاتهم الجديدة.

ــ أن مصطلحات المعجميين والأكاديميين والعلماء تبقى في بطون الكتب، لأن أغلبية الجماهير العربية مع الأسف ما زالت أمية أو لأن المطبوعات لا تحظى بالتوزيع والانتشار، وهكذا يستمر الجمهور في استخدام كلمات مفترضة على غير نظام(٢٧).

وكذلك الدكتور الصيادي الذي يشير إلى أن العمل الذي يقوم به واضعو المصطلحات يبقى محدوداً لو قنع بضبط بعض القوائم ونشرها في مجلة معينة لا تتعدى حدود رواجها القطر الذي تصدر فيه. والعبرة لا محالة بشيوع تلك الألفاظ بين أكبر عدد ممكن من المستعملين له»(٢٨).

أما بالنسبة للمصطلحات المعربة التي تخص المكتبات والمعلومات فقد جاءت في هذا البحث إشارات إلى ضعف التبليغ عنها أو التعريف بها لجمهور المكتبيين. ومنها الأمثلة البارزة التالية:

أ ــ المصطلحات التي وضعها مجمع اللغة العربية في القاهرة لم يعرف بها إلا قلة من المكتبيين العرب، ولولا قيام الدكتور سعد الهجرسي بنشرها في كتاب «بنوك المعلومات" وإعادة نشرها في مجلة" عالم الكتاب" لبقيت مسجلة فقط في قوائم قرارات المجمع وعلى صفحات مجلة مجمع اللغة العربية، التي نتوقع أن القليل جداً من المكتبيين يطلعون عليها.

ب ــ المواصفات والمقاييس المعربة التي تضم عدداً كبيراً من المصطلحات لم يعرف بها إلا عدد قليل من المكتبيين العرب، ولولا قيام المجلة العربية للمعلومات

---

(٢٧) علي القاسمي «مشكلات التعريب في الوطن العربي» مجلة الفيصل، ع ٣٢، صفر ١٤٠٠هـ/يناير ١٩٨٠م، ص ٢٠.

(٢٨) محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م)، ص ٧٨.

بنشر ماصدر منها في بعض أعدادها، لبقيت فقط على رفوف مكاتب الهيئة العربية للمواصفات والمقاييس والهيئات الوطنية للمواصفات والمقاييس في الدول العربية، إضافة إلى أن توزيع المجلة نفسها محدود جداً.

جـ ـ المصطلحات المعربة التي ظهرت في أعمال الأفراد كانت متناثرة في عدد من الدول العربية، مما جعل الإحاطة بها وحصر ما جاء فيها من مصطلحات معربة أمرًا عسيرًا على من يرغب في التعرف على المصطلحات، خاصة في ظل صعوبات توزيع المطبوعات العربية.

وإضافة إلى ضعف وسائل الإحاطة أو التعريف بالمصطلحات الجديدة التي يتم وضعها، توجد مشكلة أخرى وهي ضعف متابعة المكتبيين العرب لما يصدر من أعمال عربية في التخصص بحيث يمكنهم إدراك المصطلحات الموجودة قبل الاتجاه إلى وضع مصطلحات جديدة تختلف عما ظهر في الأدب المكتبي. ويشير إلى ذلك علي الصوينع بقوله: "إن المواد المترجمة والمؤلفة تتصف بابتكار مصطلحات عربية جديدة، إما لأن المترجم أو المؤلف لم يطلع على نفس المصطلحات في مصادر أخرى أو لأنه لم يقتنع بتلك الترجمات والتعريبات"(٢٩).

٣ – طبيعة اللغة العربية

تتميز اللغة العربية بأنها لغة غنية بالمترادفات، فهناك ترادف تام وترادف غير تام، أي أن يظهر فرق يزيد أو ينقص بين مرادف وآخر. فالترادف إذا أحسن استخدامه فإنه ميزة للغة العربية وليس عيبًا فيها لأنه يمكن من تحديد الفروق بين المفاهيم المتقاربة. ولكن المشكلة تكمن عند وضع عدد من المترادفات للمصطلح الأجنبي الواحد، لأنه ربما يفسر بمفاهيم مختلفة من قبل أولئك الذين لا يستوعبون اللغة العربية وثرائها.

كما أنها تتميز بتعدد لهجاتها في الفصحى ووجود لهجات عامية متنوعة تنتشر في أرجاء الدول العربية. وهذه التعددية قد تدفع بالمعرب عند ترجمة مصطلح أجنبي إلى اختيار لفظ عامي لأنه ربما لم يعثر على لفظ فصيح. كما أن المعرب في

---

(٢٩) علي الصوينع، ص ٤٥.

بلد عربي قد يختار اللفظ حسب اللهجة الفصحى المستخدمة أكثر في بلده. وبالتالي تكون هذه الألفاظ غير دارجة في دول عربية أخرى فلايتم تقبلها بسهولة وتستبدل بألفاظ محلية أخرى وهذا ما يعرف في الدراسات اللغوية بـ"ازدواجية اللغة" أو"ازدواجية اللسان". لذا فإن الأمر يتطلب المعرفة التامة باللغة العربية لأن ضعف المعرب في لغته هو الذي يتسبب في ظهور الأخطاء الفاحشة في التعريب.

ومن هنا فإنه لايمكن وصف اللغة العربية بالعجز عن استيعاب المفاهيم الجديدة قبل الغوص في أعماقها واستخراج كنوزها. ومن المهم في هذا الصدد استيعاب ما جاء في التراث العربي من ألفاظ. فقد وضع العلماء العرب المسلمون مصطلحات في مختلف مجالات العلم والمعرفة تزخر بها كتب التراث، غير أن الملاحظ أن الرجوع إليها لايتم بما فيه الكفاية للاستفادة منها، بدلاً من طرح تسميات جديدة أو استعارة مصطلحات أجنبية. فعلى سبيل المثال نجد في كتاب(مفاتيح العلوم) للخوارزمي حشداً من المصطلحات يعد بالمئات في الدين والأدب والطب والصيدلة وغيرها كثير. كما نجد أيضاً كتاباً آخر زاخراً بالمصطلحات وتعريفها وهو(جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء) تأليف القاضي الأحمد نكري. فما أحوجنا إلى الرجوع إلى تراثنا والاستفادة منه.

٤ – طبيعة اللغة الأجنبية

قد تكون اللغة المصدر التي يستقى منها المصطلح الأجنبي في حالات أخرى هي سبب الاختلاف وذلك من زاويتين الأولى بسبب ما يعرف بازدواجية اللغة، حيث يوجد في اللغة الأجنبية مثلما يوجد في العربية ترادف واشتراك لفظي، فإذا نقلت من لغات مختلفة إلى العربية فإنها تحدث اختلافاً. وقد تفهم تلك الألفاظ بأنها مصطلحات مستقلة وهي في الحقيقة مترادفات. ففي الإنجليزية مثلاً نجد اللغة الإنجليزية الأمريكية التي تختلف في بعض مفرداتها عن اللغة الإنجليزية البريطانية. وهذه الازدواجية تؤكد ضرورة إجادة المترجم للغة المترجم منها. إضافة إلى استيعاب الموضوع. عندئذٍ يمكن إدراك الترادف والاشتراك اللفظي وتفاديهما.

أما الصعوبة الثانية فهي تعدد اللغات الأجنبية المقتبس منها. فاللغتان الإنجليزية والفرنسية هما المصدر الأول للمصطلحات الأجنبية ويوجد بينهما اختلاف قد لايدركه المعرب، فيتم وضع عدة ألفاظ للمفهوم الواحد. والذي يساعد على هذا الاختلاف أن بلدانًا عربية معينة تأثرت بالفرنسية وتنقل مصطلحاتها من تلك اللغة كما في دول المغرب العربي، بينما دول المشرق العربي تأثرت باللغة الإنجليزية وهذا يؤدي إلى الوقوع في اختلافات، خاصة مع ضعف التنسيق بين العرب في مجال توحيد المصطلحات. ويؤكد هذا الأمر الأستاذ أحمد الأخضر غزال بقوله: "لاينبغي أن يغيب عن الأذهان أن الأقطار التي تأثرت باللغة الإنجليزية وضعت مصطلحاتها مطابقة بين الألفاظ الإنجليزية ومقابلاتها بالعربية. بينما سلكت الأقطار المغربية المتأثرة بمنهاج اللغة الفرنسية طريق وضع المصطلحات انطلاقًا من اللغة الفرنسية"(٣٠).

ويذكر رشيد عبد الحق أنه توجد أحيانًا مجموعة ألفاظ عربية مترادفة وكثيرًا ما يقع استعمال اللفظ الواحد مكان الآخر. ومن ذلك الألفاظ الدالة على الفهارس والقوائم، فنجد فهرس وفهرست وسجل وملف وقائمة ولائحة ومجذة كما أن ما يقابل هذه الألفاظ في الإنجليزية والفرنسية مضطرب كذلك... ويمكن أن يكون هذا الترادف بدوره ناتجًا عن ترادف موجود في اللغة التي تمت الترجمة عنها أو بالأحرى خلط في المصطلحات الأجنبية(٣١).

٥ - تعدد واضعي المصطلحات في الوطن العربي

يستعرض الدكتور علي القاسمي بعض مظاهر هذا التعدد في نظرة تاريخية، فيشير إلى أن كل بلد عربي عندما يحصل على استقلاله يشكل دولة منفصلة عن غيرها من الدول العربية. وكل دولة تعالج المصطلحات بمفردها، كما ظهرت في بعضها مجامع لغوية في دمشق والقاهرة وبغداد وعمان، أخذت تعمل منفصلة عشرات السنين حتى تنبهت إلى مخاطر ذلك فأنشأت اتحادًا لها. ويشير الكاتب

---

(٣٠) ورد في: محمد المنجي الصيادي، المرجع الأسبق، ص ٤٢.

(٣١) رشيد عبدالحق، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

إلى أن المجامع اللغوية العربية ليست الجهة الوحيدة التي تضع المصطلحات العلمية والتقنية، وإنما نجد كذلك معاهد التعريب ومراكزها التي تأسست في عدد من الأقطار العربية الأخرى لتعمل على استبدال اللغة الأجنبية باللغة العربية لغة رسمية في الإدارة والتعليم. ولكي تقوم هذه المعاهد والمراكز بوظيفتها، كان عليها إيجاد مقابلات عربية كثيرة للمصطلحات الأجنبية المتداولة للاستعمال. ولقد قامت هذه المعاهد بواجباتها بصورة منفصلة عن المجامع اللغوية، دون تنسيق معها، فوضعت مقابلات عربية لمصطلحات، كما أن الجامعات العربية، خاصة التي تحاول تدريس بعض الموضوعات العلمية باللغة العربية كانت تضع مصطلحات عربية لأنه لايمكنها أن تنتظر الجهات الأخرى التي تضع المصطلحات ببطء كبير (٣٢).

وبالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فإنه لا توجد جهة محددة تقع عليها مسؤولية وضع المصطلحات أو تعريبها أو حتى القيام بمهمة التنسيق. وقد جاء ذكر بعض هيئات ومنظمات في هذا البحث كان لها نشاط محدود بطرق غير مباشرة في تعريب بعض المصطلحات، الخاصة بالمكتبات والمعلومات غير أنها أسهمت بسبب عدم التنسيق فيما بينها في تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، كما أن التعريب نفسه لم يعتمد على خطة واضحة يلتزم بها وبالتالي ظهر من خلال هذه الدراسة وجود اختلاف في المصطلحات المعربة بين هذه الهيئات من مثل:

- مجمع اللغة العربية في القاهرة.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.

وبما أن وضع مصطلحات هذا التخصص يتم من قبل أفراد وهيئات عربية في مختلف مناطق العالم العربي، فإن الفرد أو المؤسسة قد تتأثر بما حولها من

(٣٢) علي القاسمي، مجلة الفيصل، ص ١٩ ـ ٢٠.

اتجاهات في الاستخدام ولاتأخذ بالحسبان أن وضع المصطلح في أي بلد إنما يهدف إلى تعميم استخدامه في البلاد العربية الأخرى.

كما أن من سلبيات هذه الظاهرة عدم تضافر الجهود بين اللغويين وواضعي المصطلحات في هذا التخصص وغيره من التخصصات. فاللغويون غالبًا يضعون مصطلحات بدون أخذ آراء المكتبيين، وفي الجانب الآخر نجد المكتبيين يضعون المؤلفات والمعاجم المتخصصة بدون الاستفادة أو التعاون مع اللغويين.

٦ – اختلاف الثقافات والخلفيات العلمية للمعربين

من الملاحظ أن هناك اختلافًا في الخلفيات الثقافية للمشتغلين بالتعريب في البلاد العربية، إضافة إلى ضعف إلمام بعضهم بطبيعة اللغة العربية نفسها وكذلك اللغة الأجنبية المترجم عنها. ولتوضيح ذلك نجد أن من بينهم من درس في جامعات تهتم باللغة العربية وبالتالي فهو يجنح أكثر إلى تأييد إيجاد المقابل العربي للمصطلح الأجنبي، بينما الشخص الذي لم يصل إلى هذه التأهيل اللغوي لا يكون متحمسًا لإيجاد المقابل العربي. وليست القضية محصورة في اللغة بل تمتد إلى الثقافة الدينية والتاريخية والإدارية والعلمية. فمن يتصدى للتعريب عليه أن يتسلح بالثقافة الإسلامية أولاً ثم يتميز بخلفية علمية في مجال معين. فهل نتوقع من طبيب درس في جامعات أجنبية متطورة في الطب أن يكون قادرًا على إيجاد المقابل العربي للمصطلحات الأجنبية المناسبة في الطب بدون خلفية كافية في اللغة العربية والتراث العربي بشكل عام.

وبالنسبة لتخصص المكتبات فإن التفاوت في القدرة اللغوية والثقافة العربية الإسلامية ينعكس بوضوح في تعدد أشكال تعريب المصطلحات الخاصة بهذا الحقل المعرفي.

٧ – ضعف المؤسسات العربية التي تقع عليها مسؤولية التعريب

هناك مجموعة من الهيئات العربية التي تولي التعريب اهتمامًا خاصًا، غير أنها في رأي الباحث غير كافية لتحمل أعباء هذه المهمة الشاقة، كما أنه لا توجد من

بينها أية هيئة عربية متخصصة في ترجمة وتعريب مصطلحات علوم المكتبات والمعلومات، ويأتي مكتب تنسيق التعريب في الرباط بالمغرب على رأس الهيئات المتخصصة كلية في مجال العناية بالتعريب، ونظرًا لأهمية الدور الذي يقوم به نعرض له بشيء من التفصيل، ففي عام ١٩٦١م صدرت الموافقة على إنشاء هذا المكتب الذي بدأ عمله الفعلي عام ١٩٦٢م، وظل منذ إنشائه إلى عام ١٩٦٩م غير مرتبط بالجامعة العربية، ولم تعتمد له ميزانية إلا في عام ١٩٦٩م عندما أُلحق بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. كما يشير إلى ذلك الدكتور محمد المنجي الصيادي الذي ذكر أنه قبل نقل مقر الجامعة سنة ١٩٧٩م إلى تونس، كان المكتب هو الجهاز الوحيد الموجود في المغرب العربي. وقد نشأت عن هذا الوضع صعوبات أثرت على سير نشاط المكتب. وأثير وضعه القانوني عندما ثار التساءل: هل تخول للمكتب الذاتية القانونية أو يلحق بالجامعة أو بالحكومة المغربية؟ وعلى ذلك، مر المكتب بفترة أحاط بها الغموض امتدت من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤م. وكانت هناك محاولة لإلحاقه بالجامعة سنة ١٩٦٥، لكنها لم تفلح، فمارس أعماله بفضل ما حصل عليه من هبات ومساعدات مؤقتة. ولم يلحق بالجامعة إلا سنة ١٩٦٩م، حيث بدأت تخصص له ميزانية سنوية في الموازنة العامة. ويضيف نفس المصدر بأن الأمين العام للجامعة زار المكتب ولاحظ توقف المشاريع نظرًا للأزمة التي كان يتخبط فيها المكتب، بسبب تقاعس الدول العربية عن الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في دفع حصصها السنوية إلى المكتب(٣٣) كما أن المنظمة خفضت ميزانية المكتب من ١١٠.٠٠٠ دولار إلى ٤٠.٠٠٠ دولار(وقدر النقص بما يناهز ٧٠٪ في عامين) فوجه المكتب مذكرة في عام ١٩٧٣م إلى سفراء الأقطار العربية بالقاهرة ووزراء التربية، لفت فيها النظر إلى انخفاض ميزانيته وتأثير ذلك على الحد من أعماله، معبرًا عن أن ذلك إنما يتجه به إلى التوقف عن كل نشاط، موضحًا أن هذه العملية لم تكن الوحيدة لتوقيف أعماله(٣٤).

---

(٣٣) محمد المنجي الصيادي ص ١٨٥ – ١٨٧.

(٣٤) السابق ص ٢١٣.

وإضافة إلى الصعوبات المالية فإن علاقة المكتب بمجامع اللغة العربية يشوبها خلاف في أسلوب العمل أبرزها عدم كفاية التنسيق بينها. لذا فإن أعمال المكتب تتسم بالبطء الشديد وتفتقر إلى التعاون أو التأييد الكامل من المجامع العربية، فضلاً عن صعوبات أخرى. وبعض الآراء تأخذ على المكتب تركيز جل عمله على مشاريع التعريب في المغرب بدليل أن معظم المصطلحات التي يقرها تكون أكثر قبولاً واستخداماً في المغرب العربي أكثر من المشرق العربي.

ولا يعد المكتب الجهة الوحيدة التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي تهتم بالتعريب وذلك لأن المنظمة تتحمل مسؤولية الثقافة والتعليم بشكل كبير في أنحاء الوطن العربي منذ إنشاء اللجنة الثقافية في جامعة الدول العربية عام ١٩٤٦م. فمنذ ذلك التاريخ أنشأت الجامعة عدداً من المؤسسات العلمية والثقافية منها:

- معهد إحياء المخطوطات العربية عام ١٩٤٦م.
- الجهاز الإقليمي العربي لمحو الأمية عام ١٩٤٦م.
- المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي الذي انبثق عن مؤتمر التعريب في الرباط وتبنته جامعة الدول العربية عام ١٩٦٩م.
- إدارة التوثيق والمعلومات.
- إدارة الإعلام.

ثم تقرر تكوين جهاز يشرف على كل النشاطات التعليمية والثقافية التي تقوم بها الجامعة من خلال الأجهزة والإدارات المختلفة، فصدر قرار بإنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٧١م. ومعنى هذا أن مسؤولية المنظمة كبيرة ومتشعبة من التعريب إلى المخطوطات إلى الإعلام وتعليم الكبار، إضافة إلى اهتمامها بقضايا المكتبات والمعلومات، من خلال إدارة التوثيق والمعلومات.

وقد أشرنا سابقاً في هذا البحث إلى أن الأعمال الصادرة عن المنظمة في حقل المكتبات والمعلومات كانت في الواقع تمثل جهود وآراء من قاموا بإعدادها وكل ما في الأمر أن المنظمة مولتها أو قام المؤلفون بتقديم أعمال جاهزة فظهرت باسم المنظمة، أي أنها قامت بالدور الذي يقوم به أي ناشر بطبع وتوزيع كتاب، وأشرنا إلى كون هذا الأسلوب يشكل مصدراً للاختلاف في تعريب المصطلحات ولا ينبغي أن تكون المنظمة طرفاً فيه أو تيسر حدوثه.

ثم هناك المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي تقوم بين حين وآخر بتعريب مواصفات دولية في مجال التوثيق، ولكن لم يظهر ما يؤكد وجود خطة لتعريب كل المواصفات. ويظهر أن الأمر متروك لحين توافر الإمكانات. وعلى المكتبيين العرب في ظل أساليب العمل الحالية للمنظمات العربية أن يتوقعوا تشتت وعدم اكتمال أدوات العمل اللازمة لتنظيم أعمال المكتبات ومراكز المعلومات لفترة ليست بالقصيرة.

رابعاً : الحلول المقترحة

يجدر بنا قبل طرح الحلول المقترحة فيما بعد أن ننبه إلى الأسس التي أخذت في الحسبان عند تقديمها، وهي:

– أن الاقتراحات ليست مقتصرة على تخصص المكتبات والمعلومات استنادًا إلى ما ذكر من قبل بأن التعريب قضية عربية عامة، مع أن لكل تخصص طبيعته.

– الاقتراحات ليست كلها استنتاجاً من مسار البحث فمنها ما استنبط من الدراسة، يضاف إليه ما قدم من اقتراحات في دراسات أخرى عن التعريب بشكل عام، أو عن تعريب بعض مصطلحات المكتبات والمعلومات بشكل خاص، إضافة إلى استثمار تجربة وخبرة الباحث في هذا المجال لسنوات عديدة.

– مايقدم من اقتراحات يعد إسهاماً في توجيه الاهتمام إلى هذه القضية، فلعلها تجد قبولاً فتنفذ.

وبعد أن حددنا أسس الحلول التي نقترحها، نوردها فيما يأتي:

١- وضع منهجية دقيقة والتمسك بها

لقد ظهر من خلال مسار البحث أن سلبيات الاختلاف كان من أسبابها الافتقار إلى منهجية دقيقة. لذا فإن من الحلول الجذرية المطلوبة: وضع منهجية خاصة بتعريب مصطلحات المكتبات والمعلومات والدعوة إلى الالتزام بتطبيقها.

وكما ذكر في بداية هذا البحث فقد ظهر ما يسمى بـ(علم المصطلح)، ومعنى هذا أن وضع المصطلحات يجب ألاّ يتم ارتجالاً أو من واقع جهود مشتتة مختلفة، بل يجب أن يخضع المصطلح العربي لمنهجية واضحة وأن يطبق ما اقترح من منهجيات.

وقد أكد العديد من الدراسات ضرورة الأخذ بمنهجية وضع المصطلحات. فذكر الدكتور علي القاسمي بأن وضع المصطلحات وإعدادها يعني جميع الفعاليات المتصلة بجمع المصطلحات وتحليلها وتنسيقها ومعرفة مرادفاتها وتعريفاتها باللغة ذاتها أو مقابلاتها بلغة أخرى. وكذلك جمع المفاهيم الخاصة بحقل معين من حقول المعرفة ودراسة العلاقة بين هذه المفاهيم ثم وصف الاستعمال الموجود فعلاً للتعبير عن المفهوم بمصطلح ما، أو تخصيص مصطلح معين للمفهوم الواحد[٣٥].

وقد صدر عن ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة المنعقدة في الرباط في الفترة ١٨-٢٠ فبراير ١٩٨١م التي نظمها مكتب تنسيق التعريب، وثيقة تحدد المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها. وتؤكد هذه الوثيقة على أهمية توحيد المصطلحات كما جاء في الفقرات(٢، ٣، ١٦) من النص، كالتالي:

٢- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل لواحد.

٣- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ

---

(٣٥) علي القاسمي، مجلة الفيصل، ص ١٩ ـ ٢٠.

المختص على اللفظ المشترك.

١٦- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.

وقدمت الوثيقة اقتراحات من ثماني فقرات تدعو إلى منهجيات وضع المصطلحات نذكر منها الفقرات(١، ٤، ٧):

١- متابعة الدراسات والبحوث في ميدان المصطلحات وعقد ندوات متتابعة عند الضرورة للوصول إلى الحلول الناجحة ثم تقديمها إلى مؤتمرات التعريب.

٤- الدعوة إلى اشتراك مختصين في وضع المصطلحات لا سيما الاصطلاحيون واللغويون والمعجميون والاختصاصيون والمترجمون والإعلاميون حتى يصبح وضع المصطلحات تخصصاً لا هواية.

٧- التعاون مع لجنة المصطلحات التي شكلتها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في وضع قواعد علم المصطلح تمهيداً لنشرها كمواصفات عربية ووطنية(٣٦).

ويبدو من الفقرة الأخيرة من الاقتراحات أن على المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس مسؤولية كبرى من خلال لجنة المصطلحات بالمنظمة، وكذلك من خلال اعتماد المواصفات القياسية متضمنة المصطلحات الموحدة. فهل قامت المنظمة بهذه المسؤولية؟(انظر القسم الخاص بالهيئات والمنظمات في هذه الدراسة).

كما قدم أحمد شفيق الخطيب(رئيس دائرة المعاجم في مكتبة لبنان) منهجية مقترحة لوضع المصطلحات العلمية، وهي معتمدة على ما نشرته مجامع اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب مع إضافات وتعليقات. ويبين أهمية الالتزام بالمنهجية بقوله"عندما نتفق على مبادئ هذه المنهجية مطبقين قواعدها وأسسها بدقة ومنطق ونظام- وبالمقارنة مع ما هو لدينا حالياً من هذه الثروة في شتى

(٣٦) ورد في: رشيد عبدالحق، ص ٢٠٥ـ٢٠٧.

مصطلحات فروع العلم والصناعة- فإن مصطلحاتنا الجديدة في القطر العربي الواحد أو في مختلف أنحاء الأقطار العربية لن تختلف. أو على الأقل لن تختلف بشكل جذري"(٣٧).

ومن هنا يتبين لنا أن تعريب مصطلحات المكتبات والمعلومات، مثل غيرها من المصطلحات في تخصصات أخرى، يحتاج إلى وضع منهجية واضحة دقيقة يتم الالتزام بها من قبل الأفراد والهيئات.

٢ - مسؤلية الأفراد

من نتائج هذه الدراسة أن الأفراد كان لهم دور في وجود الاختلاف في تعريب المصطلحات من زوايا عديدة أهمها:

أ - ضعف إحاطتهم بما يوجد من مصطلحات قبل الإقدام على وضع مصطلحات جديدة. وهذا يزيد من تعدد الألفاظ للمفهوم الواحد.

ب- الاعتداد بالنفس إلى حد كبير، ويظهر هذا في إقدام بعض المكتبيين على وضع مصطلحات جديدة مع معرفتهم بوجود مصطلحات مستخدمة، بحجة أن ما يضعه كل منهم هو الأفضل والأدق.

وبما أن هذه الدراسة موجهة إلى تخصص المكتبات والمعلومات فإن صاحبها يحدوه الأمل في أن يشعر كل فرد يقوم بالتعريب أو التأليف بشكل عام بضرورة الإسهام في توحيد مصطلحات المكتبات والمعلومات. وذلك من خلال التعاون والعمل الجماعي ونبذ الفردية، ومما يقترحه الباحث من أجل تحقيق ذلك:

١- ضرورة قبول المكتبيين العرب بما وضعه الرواد الأوائل من مصطلحات شاع استخدامها حتى ولو لم يكونوا راضين عنها تمامًا، لأن هذا يعني وضع لبنة تضاف إليها لبنات أخرى في صرح هذا التخصص، أما الاستمرار في استبدال كل المصطلحات من قبل كل معرب فهويعني هدم كل لبنة وضعها السابقون، وتكون النتيجة عدم اكتمال البناء وضعف شأن التخصص نتيجة

---

(٣٧) أحمد شفيق الخطيب، المرجع السابق ص ٣٧ - ٦٦.

تشتته، مما نشهده في هذا العصر. وهذا يؤخر حركة تطوير المكتبات ومراكز المعلومات العربية كثيرًا.

٢- الحرص على تتبع ما ظهر من مصطلحات، خاصة ما يتعلق بمجال اهتمام كل منهم مثل: التزويد، الفهرسة، التكشيف، إدارة المكتبات، خدمات المعلومات... إلخ. ولا بأس باستشارة المتخصصين في مجالات أخرى ترتبط بالتخصص مثل: الإعلام، الحاسب الآلي، الإدارة، واللغة.

٣ ـ مسؤولية البلد العربي الواحد

مع أن الهيئات والمنظمات العربية تقع عليها مسؤولية تعريب المصطلحات وتوحيدها، فإن كل بلد عربي عليه أيضًا مسؤولية خاصة، فيمكن أن تنشأ في كل بلد عربي هيئة مسؤولة عن وضع المصطلحات وتعريبها، أو على الأقل تقوم بمهمة التنسيق بين الهيئات في البلد الواحد، إذا تعددت الهيئات المتخصصة في المجال الواحد. وفي دراسة عن واقع حركة الترجمة في الوطن العربي قدم اقتراح بأن تبادر كل دولة عربية إلى إنشاء لجنة وطنية للترجمة تتبع الجهاز الثقافي في الدولة وتكون المرجع في جميع شئون الترجمة في تلك الدولة(٣٨).

ومسؤولية البلد الواحد لا تنتهي عند هذا الحد، وهو إنشاء لجنة وطنية، أو مركز للترجمة. بل إن كل هيئة أو مؤسسة وطنية عليها أن تعيد النظر في واجباتها ومسؤولياتها. فإذا كانت مسؤولة عن جانب من تخصص المكتبات والمعلومات فإنها مدعوة إلى أداء هذا الواجب. وقد أشرنا فيما سبق إلى الدور الذي يجب أن تقوم به الهيئة الوطنية للمواصفات والمقاييس في كل بلد عربي بإنشاء كل من اللجنة الفنية ٤٦ الخاصة بالتوثيق، والتي عادة تقوم بمهمة إعداد ومراجعة المواصفات الخاصة بالتوثيق (يشمل المكتبات والمعلومات)، واللجنة الفنية ٣٧ للمصطلحات.

وبما أن هذا البحث يتم في المملكة العربية السعودية، فإن الهيئة العربية

---

(٣٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة الثقافة، حلقة الترجمة في الوطن العربي: الكويت ٢٤ ـ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٣م (القاهرة: المنظمة ١٩٧٥م) ص ٨٣.

السعودية للمواصفات والمقاييس كان ولا يزال لها نشاط بارز في إصدار مواصفات خاصة في المجالات الصناعية والتجارية، إلا أنه حتى كتابة هذا البحث لم تتكون فيها لجنة فنية للتوثيق يكون من مهامها وضع ومراجعة المواصفات القياسية الخاصة بالتوثيق والمكتبات والمعلومات رغم مطالبة المكتبيين وأخصائيي المعلومات بها من خلال ما نشر من دراسات ومن خلال توصيات الاجتماعات الفنية المتخصصة. ولم يتم أيضاً إنشاء اللجنة الفنية ٣٧ للمصطلحات. ونأمل أن تقوم الهيئة بدراسة هذا الأمر جدياً لاتخاذ القرار المناسب الذي يتلاءم مع التوسع الذي تشهده البلاد في المجالات الثقافية والعلمية.

٤ - العناية بالأعمال المرجعية

قامت بعض الهيئات والمنظمات المتخصصة بإعداد أو تعريب مجموعة من الأعمال ذات الصفة المرجعية مثل:

- تقنينات الفهرسة الوصفية.
- نظم التصنيف.
- قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز.
- المواصفات والمقاييس.
- أدلة العمل.

وقد أظهرت الدراسة أن الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة عندما كانت تقوم بتكليف أفراد بهذه المهمة كانت تترك لهم أمر تعريب المصطلحات بكل حرية مما نتج عنه سيل لا يتوقف من الاختلاف في تعريب المصطلحات، بسبب عدم قيام المنظمة أو الهيئة بوضع منهج أو إطار عام للتعريب يلتزم به كل معرب.

وبما أن أدوات العمل هذه سوف تستخدم على نطاق واسع بين المكتبيين فينبغي ألا ينتهي الأمر عند مجرد تعريبها أو إعدادها من قبل الشخص المكلف بهذه المهمة، بل لابد من أن تطرح مسودة العمل لإبداء الرأي فيها من قبل مجموعة مختارة في عدد من الدول العربية لتمثل الاستخدام الشائع على نطاق الوطن

العربي قدر المستطاع. وقد طبقت إدارة التوثيق والمعلومات هذا الأسلوب في حالات قليلة منها مسودة تعريب الطبعة الحادية عشرة الموجزة من تصنيف ديوي التي عرضت على عدد من المكتبيين في الدول العربية لإبداء الرأي فيها قبل نشرها في الطبعة النهائية.

ه- الحاجة إلى توثيق المصطلحات

لقد ظهر من نتائج البحث أن المعاجم ثنائية اللغة كانت هي أكثر الوسائل المتاحة لتوثيق مصطلحات المكتبات والمعلومات، إلا أن تغطيتها وشمولها للمصطلحات لم يكن كافياً لأنها اعتمدت على جهود فردية مبنية على اجتهادات خاصة ممايتنج عنه اختلاف المصطلحات وعدم توحدها إضافة إلى أن ما يرد فيها لايعد ملزماً للآخرين عند الاستخدام. لذا فإن الحل المقترح أن تكلف وتلتزم منظمة أو هيئة عربية بمسؤولية توثيق مصطلحات المكتبات والمعلومات، فتقوم بإعداد معجم ثلاثي اللغة(إنجليزي- فرنسي- عربي) على أن تتابع إصدار طبعات جديدة بين وقت وآخر(كل ثلاث سنوات تقريباً).

وحتى تتحقق الأهداف المقترحة فإنه يمكن أن ينفذ مشروع محسب لتوثيق المصطلحات. ويقصد بالتوثيق المحسب أن يتم تسجيل وحصر المصطلحات في قاعدة بيانات، أو ما يعرف باسم"بنك مصطلحات" يضاف إليه ما يجد من مصطلحات أولاً بأول، تمهيداً لنشرها في معجم، إضافة إلى توفير الاتصال المباشر Online من خلال ارتباط البنك بمراكز المعلومات في الدول العربية وفق تنظيم معين. وهناك نماذج تؤدى مثل هذا الأمر على مستوى العالم كله، منها المركز الدولي للمعلومات عن المصطلحات(انفوتيرم) INFOTERM International Information Center for Terminology الذي أنشئ عام ١٩٧١م داخل إطار عمل اليونسيف بمساعدة اليونسكو. وهو ينتسب إلى المعهد النمساوي للمعايير القياسية في فيينا Austrian Standards Institute ومن أهدافه الرئيسة توسيع وتنسيق الأعمال الاصطلاحية، ومن وظائفه:

أ ــ تجميع مطبوعات المصطلحات من جميع أنحاء العالم خصوصاً تلك التي

أصبحت معيارية وكذلك القواميس المتخصصة.

ب ـ تهيئة المعلومات عن المصطلحات الفنية ومصادرها.

جـ ـ بث المعلومات عن مطبوعات المصطلحات الموجودة أو التي تحت الإعداد.

د ـ بحث إمكانية إنشاء بنوك للمصطلحات(٣٩).

كما أن هناك تجربة عربية للتوثيق الآلي للمصطلحات العلمية تتمثل في إنشاء(البنك الآلي السعودي للمصطلحات) المعروف اختصاراً باسم(باسم). حيث قامت الإدارة العامة للمعلومات في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالرياض بتنفيذ هذا المشروع العلمي.

وفي تقرير موجز(غير منشور) صادر عن الإدارة العامة للمعلومات أشير إلى أن بداية فكرة(باسم) كانت في شعبان١٤٠٣هـ(يونيو ١٩٨٣م) حيث قامت لجنة بتقديم التصور العام للمشروع وخطة العمل، كما قام وفد بزيارة أهم بنوك المصطلحات المعروفة في أوربا بالإضافة إلى زيارة لمنظمة المقاييس الدولية في جنيف، ومكتب معلومات المصطلحات(انفوتيرم)، وبعد إعداد استمارة البيانات وإدخال التعديلات عليها، بدأ العمل لإدخال البيانات في الحاسب الآلي وأعد نظام للتصنيف والاسترجاع. وكانت أهم أهداف(باسم) مايلي:

١ ـ الإسهام في تعريب العلوم والتقنية بالطرق التالية:

أ- إعداد معجم آلي لخدمة:

- مترجمي الأعمال العلمية والتقنية.

- قراءة المواد العلمية المكتوبة بإحدى لغات(باسم) الأربع وهي: العربية لإنجليزية، الفرنسية، والألمانية.

ب- إعداد الجزء العلمي والتقني من معجم عام للترجمة الآلية.

---

(٣٩) أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات (الرياض: دار المريخ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨) ص ٥٧٩.

٢ـ تهيئة وسيلة مساعدة لعلماء المصطلحات من العرب، مما يعين في وضع المصطلحات الجديدة (بناء على المعلومات المتاحة لهم من البنك). وكذلك توحيد المصطلحات العربية في مجالات العلوم والتقنية.

٣ـ المشاركة في إيصال المصطلحات العلمية إلى جماهير المستفيدين من مختصين وباحثين وغيرهم.

٤ ـ أن يكون نواة لشبكة معلومات عربية تدعم نشاطات تعريب المناهج العلمية.

٥ ـ تنظيم دورات تدريبية في أساليب معالجة المصطلحات العلمية وتعريبها وفق أسس علمية، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة داخل المملكة خارجها.

واحتوى (باسم) حتى عام ١٤١٠هـ الموافق ١٩٩٠م على أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ سجل تعادل ما يقارب من ٦٥٠,٠٠٠ مصطلح باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية، في فروع علمية مختلفة.

ويمكن للمستفيد الحصول على المعلومات المطلوبة من (باسم) إما عن طريق الاسترجاع الآلي المباشر، إن كانت إمكانية الاتصال هذه متوفرة للمستفيد عن طريق شبكة مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، أو شبكة الخليج للاتصالات الأكاديمية. أو عن طريق قيام المستفيد بالاتصال الشخصي أو مخاطبة الإدارة العامة للمعلومات موضحاً حاجته، حيث يتم طبع نسخ من المصطلحات المطلوبة لتسلم إليه فيما بعد.

ونظراً لتعدد أغراض البنك وخدماته للمترجم أو للباحث وخبير المصطلحات والمعجمي، فقد صمم أسلوب الاسترجاع أو استخراج المعلومات من الحاسب الآلي ليتم بطرائق مختلفة، وفقاً لما يلي:

١- رقم المصطلح.

٢- تصنيف (موضوع) المصطلح.

٣- المصطلح نفسه.

٤- الكلمة الرئيسية في المصطلح متعدد الألفاظ.

٥- إحدى كلمات التعريف.

٦- جذر المصطلح أو أساسه.

٧- إحدى مرادفات المصطلح.

٨- الكلمة المضادة في المعنى.

وفي حالة استرجاع أكثر من مصطلح واحد، يمكننا الحصول عليها مرتبة تبعًا لما يلي:

(أ) أرقامها التسلسلية.

(ب) تاريخ إدخالها.

(ج) الترتيب الأبجدي تبعًا لأي من اللغات الأربع.

وتتم تغذية بنك المصطلحات من عدة مصادر بالعربية وبلغات أخرى هي الإنجليزية والفرنسية والألمانية. ومن هذه المصادر على سبيل المثال قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة، ومعاجم عربية متخصصة ثنائية اللغة. والمصطلحات المقتبسة من مراكز دولية مثل معهد المقاييس الألماني، والمركز الدولي للمصطلحات Infoterm ويعطى لكل مصدر رمزًا، كما يتم تحديث المعلومات بصفة مستمرة.

وبما أن هذه الدراسة تهتم بتعريب المصطلحات وتوحيدها فقد يكون من المفيد التساؤل عن دور هذا البنك في توحيد المصطلحات. ويتبين من خلال الاطلاع على النشرة الموجزة ومقابلة المسؤولين عن البنك، أن الهدف الرئيسي هو تجميع أكبر قدر ممكن من المصطلحات باللغات المذكورة وتوفيرها للباحثين خاصة في الموضوعات العلمية وذلك تحقيقًا للأهداف المذكورة سابقًا. ومع أن هناك جهدًا يبذل لتفضيل مصطلح على آخر، فقد يستنتج أن توحيد المصطلحات ليس هو الهدف الرئيس للبنك على الأقل في المرحلة الحالية التي تتميز بالاتجاه إلى تكوين مجموعة المصطلحات، ويؤكد ذلك وجود مترادفات للعديد من المصطلحات. وبما أن المشروع في مراحله الأولى فمن المتوقع أن تخضع محتوياته إلى المراجعة لتنقيح ما يوجد من ترادف أو تجانس لفظي.

وبالنسبة لدور هذا البنك في توفير مصطلحات المكتبات والمعلومات فقد جرى البحث عن قائمة المصطلحات التي استخدمت كعينة اختيار للمعاجم، ووجد أنه قد توافر ما يقرب من ٣٠٪ من هذه المصطلحات، إلا أن بعضاً منها يختلف عما جاء في بعض المعاجم. لكننا هنا نؤكد أن الهدف من الإشارة إلى البنك ليس لتخصصه في حقل المكتبات والمعلومات، أو لتغطيته الواسعة لهذا التخصص، ولكن المهم في الأمر هو فكرة التوثيق الآلي للمصطلحات للنظر في إمكانية إيجاد هيئة أو منظمة تتولى إنشاء بنك لمصطلحات المكتبات والمعلومات تستفيد من التجارب الدولية ومن التجارب العربية مثل ما تحقق في مشروع (باسم).

قد يتبادر إلى الذهن توجيه الاقتراح إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة في إدارة التوثيق والمعلومات لتتولى هذه المهمة، وهو اقتراح منطقي بحكم الأهداف العامة التي أنشئت من أجلها، وهي العناية بالتربية والثقافة والعلوم. ولكن من خلال توصيات المؤتمرات والندوات المتخصصة التي وجهت إلى المنظمة خلال السنوات الماضية، وتعثر عدد من المشاريع التي كلفت بها، وعدم التفاتها إلى مشاريع أخرى فإنه من غير المجدي توجيه هذه التوصية إلى المنظمة، في ظل ما أشرنا إليه من ضعف إمكاناتها وتقلص ميزانيتها، لذا فإن الباحث يرى أن يترك أمر تحديد الجهة المسؤولة عن هذه المهمة إلى اجتماع أو مؤتمر عربي يعقد، تناقش من خلاله قضية تحديد الهيئة التي يناط بها أمر القيام بهذه المهمة.

٦- تحديد الجهة المسؤولة وتوفير الإمكانات اللازمة لها

أظهرت الدراسة أن هناك أسباباً عديدة للاختلاف في تعريب المصطلحات، من بينها أسباب جوهرية وأخرى ثانوية. وهذا يعنى أن الحلول أيضاً سيكون منها ما هو جوهري وما هو ثانوي، أي أنه إذا أمكن إيجاد حل للسبب الأساسي للمشكلة فإنه بالتالي سيحل الكثير من المشاكل الأخرى تلقائياً.

وقد ثبت أن من أهم الأسباب، بل لعله أهمها على الإطلاق تعدد واضعي المصطلحات من أفراد وهيئات بدون تنسيق بينهم، يضاف إلى ذلك سبب مهم آخر هو ضعف الإمكانات المادية والبشرية لتلك الهيئات التي تتولى مهمة التعريب.

وفي تخصص المكتبات والمعلومات أظهرت الدراسة أنه لا توجد جهة، سواء كانت هيئة وطنية أو منظمة إقليمية عربية، ملتزمة بتعريب مصطلحات علم المكتبات والمعلومات. كل ما في الأمر أن هناك هيئات ومنظمات أسهمت في تعريب بعض المصطلحات، سواء أكان العمل موجهًا إلى المصطلحات مثل ما فعل مجمع اللغة العربية في القاهرة، أو كانت المصطلحات قد جاءت ضمن الأعمال المعربة مما قدمته المنظمات العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.

إلا أن هذه الأعمال أو الجهود لاتتم وفق برنامج أو خطة متكاملة. فعلى سبيل المثال لم تلتزم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بخطة محددة عند تعريبها لأدوات العمل الصادرة بلغات أجنبية، كما أن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس لم تلتزم بأية خطة تتولى بموجبها تعريب جميع المواصفات الدولية الخاصة بالتوثيق أو وضع مواصفات عربية أخرى مناسبة، وليس من المعروف إن كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي وضع ٢٢١ مصطلحاً سيقوم بتعريب آلاف من المصطلحات المطلوبة الأخرى.

كل هذه الظواهر من اختلاف في تعريب المصطلحات، ووجود مصطلحات أخرى لم تعرب ستبقى بدون حلول جوهرية إذا لم يتم تحديد جهة عربية مسؤولة تلتزم بتنفيذ المطلوب منها. ولا يعني هذا أن كل الأعمال ستتم داخل هذه المنظمة، ولكنها ستتحمل المسؤولية وستترك لها فرصة الاستعانة بهيئات أخرى والتنسيق معها. فمثلاً قد تطلب المنظمة من مجمع اللغة العربية تعريب مجموعة محددة من المصطلحات، وتتفق مع المنظمة العربية للمواصفات وفق خطة معينة على تعريب المصطلحات الدولية، ووضع مواصفات عربية جديدة تدخل ضمنها المصطلحات. كما أنها الجهة المهيمنة التي لها الكلمة الأولى على الأفراد والهيئات. وسيكون من أهدافها توثيق المصطلحات بإنشاء بنك آلي للمصطلحات ونشر معاجم متخصصة. وهذا يؤكد ما أشرنا إليه عند تقديم هذا الاقتراح بأن الحلول الجذرية تتحقق من خلالها حلول أخرى.

ومن المهم جدًا أن توفر إمكانات مادية مناسبة لمثل هذه المنظمة التي سوف

تتحمل أعباء تعريب المصطلحات على المستوى العربي، لأنها بدون ذلك لن تستطيع أداء الدور المطلوب منها، وقد أثبتت هذا الرأي دراسات سابقة عالجت جوانب من هذا الموضوع، ويرتبط بتوافر الإمكانات المادية المناسبة وضع خطة عمل دقيقة على أسس علمية في التنظيم والإدارة بحيث يراعى ما يلي:

١- مسح كامل للاحتياجات.

٢- وضع خطة عمل وفق برنامج زمني.

٣- الاستفادة من كل الخبرات البشرية المتخصصة في كل الدول العربية ونؤكد على هذه المسألة، لأنه قد لوحظ أن أعمال عدد من المنظمات العربية كانت تنفذ من قبل مجموعة محدودة من الأفراد ولايتاح للكفاءات العربية الأخرى المشاركة في تنفيذ المشاريع والبرامج.

٤- طرح مسودة الأعمال المنفذة لإبداء الرأي فيها قبل اعتمادها نهائيًا.

خاتمة

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن تعريب المصطلحات مشكلة عميقة الجذور في الوطن العربي تعاني منها كافة التخصصات والحقول المعرفية، بمافيها المكتبات والمعلومات، وأن حل المشكلة يحتاج إلى زمن، ولما كانت قضية المصطلح في مجال المكتبات والمعلومات لها ارتباط بالعلوم الأخرى فإنه من غير المقبول أن ينفرد هذا التخصص باختيار مصطلحاته في معزل عن التخصصات الأخرى، وفي الوقت نفسه فإن المكتبيين العرب يجب ألا يبقوا جامدين حائرين أمام هذه المشكلة بل عليهم أن يساهموا بدورهم في إيجاد الحلول، خاصة المصطلحات التي تتصل بهذا العلم، كما أن القيام بالتعريب من قبل الأفراد والمؤسسات العربية يجب أن يوضع في قالب جماعي حتى تؤتي الجهود العربية ثماراً يستفاد منها وحتى لايقع أي خلاف عند استخدامها.

مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م